الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالـــــي والبحث العلمـي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية : الحقوق والعلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية
الرقم:14/D72/MSP/110

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان : العلوم السياسية
فرع :تنظيمات سياسية وإدارية
تخصص : إدارة وحكامة محلية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب (ة): هاجر بوداود

تحت عنوان

العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية

لجنة المناقشة:

عزوز غربي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عمر بورنان	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
خالد توازي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: 2017/2016

شكر وعرفان

الحمد لله ربي العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أحمد الله سبحانه وتعالى الذي من علي بإتمام هذه الرسالة وأسأله سبحانه وتعالى أن أنتفع بها، وينتفع بها الآخرون

يطيب لي أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور: بورنان عمر المشرف على هذه الرسالة والذي كان خير عون لي فجزاه الله عني كل خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لكل الأساتذة الأفاضل في كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف _ المسيلة_ على توجيهاتهم السديدة وملاحظاتهم القيمة التي أخذت بها في دراستي هذه جعل الله كل دلك في ميزان حسناتهم.

وأخيرا أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع زملائي في الكلية الذين أمدوني بالعون والمساعدة في إخراج هذا العمل إلى حيز الحدود لهم مني جميعا كل المحبة والتقدير.

إهداء

إلى من كلت أنامله ليقدم لي لحظات سعادة وعلمني العطاء بدون انتظار... إلى من أحمل إسمه بكل افتخار... أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا حان قطافها بعد طول انتظار إلى والدي العزيز.

إلى بسمة الحياة وسر الوجود من كان دعائها سر نجاحي إلى والدتي العزيزة شفاها الله وأطال في عمرها.

إلى من انتظروا لحظة نجاحي وتشريفي لهم تذكارا وتقديرا لأناس أعيش بينهم هو تقدير يساوي حجم عطائهم اللامحدود أخي وأخواتي

إلى منبع قوتي وشجاعتي ومصدر فخري واعتزازي إلى خطيبي: شعيب حبا وتقديرا

إلى من لهم منتهى حبي وخالص مودتي إلى عائلة خطيبي ووالدي الكريمين التواتي وفاطمة وأولادهم حبا وتقديرا.

إلى جميع الأصدقاء وأخص بالذكر: أمينة و نوارة ونور الهدى ويمينة و زهية حبا وتقديرا

إلى كل رفقاء الدراسة من المدرسة إلى الجامعة وإلى كل دفعة الماستر: إدارة وحكامة محلية حبا وتقديرا.

إلى كل الأساتذة الأعزاء في جامعة المسيلة وأخص بالذكر الدكتورة نجية رحماني وزوجها الدكتور بشير عثماني وأولادهما حبا و تقديرا.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

مقدمة

مقدمة

إن العلاقات العامة ظاهرة اجتماعية تتمتع باهتمام متبادل لدى المتخصصين والعامة على حد السواء ونشأت مع ظهور الإنسان وفرضت نفسها على مستوى تعامل الأفراد فيما بينهم، أو مع المؤسسات والمشروعات العامة أو الخاصة.

وبما أن العلاقات العامة لابد لها من أن تتطور بتطور المجتمعات، فإن ذلك لا يتعارض مع الحقيقة الثابتة وهي أن العلاقات العامة ظاهرة اجتماعية حتمية لابد أن توجد في كل مجتمع نتيجة للاحتكاك وتشعب العلاقات الإنسانية في شتى الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وما يواكب هذا العصر من تطور هائل في علوم الاتصال ونظرياته، وما تحققه العلاقات جديرة بالدراسة والبحث والاستقصاء، وبتطور الديمقراطية التي تسمح بحرية الرأي والتعبير، وتنوع المذاهب السياسية والاجتماعية للشعوب والاعتراف بقيمة الإنسان لما أمكن للعلاقات العامة أن تتبلور وتتضح وتصبح موضوعا للبحث.

ولقد أصبحت العلاقات العامة مرافقة لكل إدارة ناجحة، هذه الأخيرة لا تقتصر على الإدارة المركزية فقط، حيث امتدت العلاقات العامة إلى الإدارة المحلية والتي تمثل أسلوب من أساليب التنظيم الإداري الذي يعمل على تقسيم الدولة إلى وحدات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والجزائر من بين كثير من الدول التي تأخذ بهذا الشكل من التنظيم الإداري إذ تجمع بين الأسلوب المركزي والأسلوب اللامركزي.

كما أن العلاقات العامة لها أهمية في كسب الجمهور المحلي ونشر الوعي والتأثير على الرأي العام المحلي، وبالتالي فإن توفر مثل هذا الجهاز بتقنياته ووظائفه في

الإدارة يساعد على حفظ النظام بها ويحدد ملامح التفاعل بين فئات المتعاملين بين الإدارة وجمهورها الداخل والخارجي وعليه فإن وجود العلاقات العامة يساهم إما في

تقدمها أو تأخرها وعدم كسب ثقة جمهورها يؤدي إلى عدم الفعالية لتلك المبادئ المتعلقة بالعلاقات العامة .

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة سواء من الناحية العلمية أو العملية،

وتتمثل أهمية الدراسة كالآتي:

1_كون الموضوع مازال مصب اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين على اختلاف تخصصاتهم.

2_تزايد الاهتمام بالاتصال الداخلي لتحقيق الاستقرار وضمان سير العمل وبالاتصال الخارجي لضمان تحسين خدمات الإدارة المحلية في إطار التنمية المحلية.

3_تعتبر العلاقات العامة وظيفة علمية تعتمد عليها وحدات الإدارة المحلية لزيادة درجة فعاليتها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب موضوعية وذاتية دفعتنا بإلحاح إلى اختيار هذا الموضوع ومن أهمها:

1-الارتباط المباشر لموضوع تخصصنا.

2- فضول التعرف عن قرب عن ما يحدث في الإدارة المحلية من مشروع عمل المؤسسة للتقارب والتواصل بين الإدارة من جهة والمواطن من جهة أخرى.

3-نقص الدراسات السابقة الخاصة بواقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية.

أهداف الدراسة:

ككل بحث أو دراسة هناك عدة أهداف توضح وتحدد بدقة بغية الوصول إليها في النهاية ومن خلال تناولي للموضوع رسمت أهداف محددة كالآتي:

1_الكشف عن مدى وعي المسئولين بدور العلاقات العامة في الإدارة المحلية.

2_إظهار مدى مساهمة العلاقات العامة في تحسن صورة الإدارة المحلية .

3_الكشف عن واقع ودور العلاقات العامة في تحسن صورة الإدارة المحلية.

4_ إثراء المكتبة وتنوير زملائي الطلبة بأهمية العلاقات العامة في الإدارة المحلية.

الإشكالية:

تعتبر العلاقات العامة بوصفها علما وفنا وممارسة قد تطورت ونمت كمفهوم إداري وكوظيفة لها أهمية داخل الإدارة تطورت بتطور النسق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والإداري والثقافي الذي تعمل فيه، وقد حدث هذا التطور نتيجة التعقيدات المتزايدة في المجتمعات الحديثة، وزيادة فهم دوافع وحاجات البيئة الداخلية والخارجية للإدارة ، وأصبح كسب رضا المواطن وتعاونه جزء من العمل اليومي للإدارة، ومع بلوغ هذه العلاقات درجة كبيرة من التعقيد والترابط في المجتمعات المعاصرة تطلب الأمر دراستها دراسة علمية وموضوعية، حيث أصبحت العلاقات العامة تعبيرا شائعا في الفكر الإداري، من هنا تتبلور إشكالية البحث المتمثلة في: **ما مدى تنفيذ الإدارة المحلية الجزائرية لمخطط العلاقات العامة؟ وكيف تساهم هذه الأخيرة في تطوير الإدارة المحلية في الجزائر؟**

التساؤلات الفرعية:

1-ما المقصود بالعلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية؟

2-ما هي أهداف واستراتيجيات العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية ؟

3-هل تعاني العلاقات العامة من مشاكل تضعف من دورها ومكانتها؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: يساهم نشاط العلاقات العامة في تشكيل صورة حسنة للإدارة المحلية لدى جمهورها الداخلي و الخارجي.

الفرضية الثانية: تظهر العلاقات العامة في الإدارة المحلية كجهاز مختص دورها الاهتمام المستمر بالموظفين وتحقيق الاتصال الدائم بالمواطنين.

الفرضية الثالثة: تواجه العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية مشاكل تضعف من مكانتها ودورها.

منهج الدراسة: من أجل الوصول إلى فهم أي ظاهرة فلابد من اللجوء إلى طرق متعددة، ولكن موضوع البحث لا يستلزم بالضرورة استخدام جميع المناهج، وإنما وجب استخدام منهج معين يسمح لنا بفهم الظاهرة المدروسة، ونظرا لطبيعة الدراسة المتناولة حول "واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية يتضح أن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو: المنهج التاريخي " و الذي يظهر من خلال تعرضنا لنشأة وتطور كل العلاقات العامة والإدارة المحلية، ذلك أن المنهج هو المنهج الذي يعتمد على الظواهر التاريخية بعد وقوعها ويستفيد بالماضي في فهم وتفسير الحاضر"[1].

[1] – كريمة حاج أحمد، **[العلاقات العامة داخل المؤسسة دراسة حالة مؤسسة الصناعية النسيجية]**، بحث لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية، 2009-2010. ص 10.

أدبيات الدراسة: بما أن قواعد البحث العلمي تفرض على الباحث الإطلاع على بعض الكتب موضوع بحثه لأن ذلك يتيح له تكوين فكرة عامة عن موضوع البحث الذي يتناوله، وبالتالي يؤدي إلى إمكانية التعرف على الإشكالية وأدواتها بسهولة لذلك تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة نذكر منها كتب وأطروحات:

في البداية هناك كتاب للمؤلف: محمد صاحب سلطان بعنوان العلاقات العامة ووسائل الاتصال حيث ألم بمختلف الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع وحاول تقديم مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالعلاقات العامة وفي ختام الدراسة توصل إلى استنتاجات: بينت الدراسة أن أهمية العلاقات العامة تتجسد في خاصيتين أساسيتين تتمثل الأولى بكون العلاقات العامة نشاطا يدخل ضمن وظائف جميع الإدارات الأخرى في المنظمة، أما الثانية فتتمثل في كون العلاقات العامة نشاطا وقائيا وعلاجيا في الوقت نفسه كما كشفت الدراسة عن وجود نوعين من المعايير التي تحكم نشاط العلاقات العامة يتعلق الأول بممارسة النشاطات، مثل المعيار الأخلاقي، المتمثل في الصدق والأمانة، أما النوع الثاني فإنه يتعلق بالصفات الواجب توفرها في رجل العلاقات العامة كالشخصية القوية والقدرة على تكوين علاقات طيبة مع الجمهور الداخلي والخارجي للمنظمة.واستفدنا من هذا الكتاب من خلال مفاهيم العلاقات العامة.

الأطروحات:

الدراسة الأولى:رسالة لنيل شهادة الماجيستر بعنوان العلاقات العامة داخل المؤسسة "دراسة حالة مؤسسة الصناعات النسيجية" الطالبة حاج أحمد كريمة تحت إشراف الدكتور، "بشير محمد" أثارت الدراسة إشكالية محددة تدور حول ما مدى أهمية وفاعلية العلاقات العامة كجانب اتصالي في المؤسسة وقد وضعت الطالبة الباحثة لهذه الدراسة الفروض الآتية: لاتمتلك مؤسسات الصناعات النسيجية إدارة مستقلة للعلاقات العامة.مساهمة العلاقات العامة في صناعة القرار بالمؤسسة ضئيلة، لأنها لم تتجسد بعد كهيكل مستقل بذاته داخل المؤسسة.

لا تمتلك العلاقات العامة أي مساهمة في إدارة الأزمة داخل المؤسسة لأنها غير موجودة .

عدم استيعاب تام لمفهوم ودور العلاقات العامة داخل المؤسسة من طرف الأفراد لأنه مفهوم لم يطبق بعد على أرض الواقع.

أما أدوات جمع المعلومات من الميدان فاعتمدت الدراسة على الملاحظة و الوثائق، وبذلك استطاعت الباحثة التوصل إلى النتائج الآتية:

عدم وجود إدارة العلاقات العامة في المؤسسة الصناعية النسيجية في الجزائر.

أن المهام والصلاحيات التي يمكن أن تنسب إلى إدارة العلاقات العامة تتم تحت إشراف مديريات المؤسسة والمتمثلة في مديرية الصيانة، والمحاسبة، ومن هنا يكمن النقص الواضح في الهيكل التنظيمي للمؤسسة والمتمثلة في غياب إدارة العلاقات العامة.

هذه الدراسة لها مجال مشترك مع دراستنا، إذ اهتمت بتشخيص واقع العلاقات العامة في المؤسسة الصناعية للنسيج من خلال كشف عن مكانة العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وكذا وجود متخصصين، وأهم وسائل الاتصال المعتمدة، وهذه أهم النقاط بالتقريب التي سنحاول معرفتها في هذه الدراسة لكن مع ميدان الإدارة المحلية مع الاعتماد على نفس المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسة الثانية: رسالة لنيل شهادة الماستر بعنوان العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية، الطالب بيدي الصالح تحت إشراف الأستاذ: نسيغة فيصل تمحورت إشكالية الدراسة حول ماهو الدور الذي تلعبه العلاقات العامة في الإدارة المحلية؟ وقد وضع الطالب عدة تساؤلات أهمها: ماهي وسائل الاتصال المستخدمة في العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية؟ ماهي أهداف واستراتيجيات العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية؟

هل تعمل الإدارة المحلية على تحسين صورتها مع الجمهور الداخلي والخارجي؟

أما المنهج المستخدم هو المنهج التاريخي الذي يظهر من خلال نشأت وتطور كل من العلاقات العامة والإدارة المحلية ، وبذلك استطاع الباحث التوصل إلى النتائج التالية:

تعمل العلاقات العامة في كسب رضا جمهورها الداخلي والخارجي

تعد العلاقات العامة وسيلة وقائية من وقوع الوحدة المحلية في أخطاء عند اتخاذ القرارات التي تتعارض مع إرادة السكان المحليين.

العلاقات العامة لها أهمية قصوى في الإدارة المحلية حيث تساعد هذه الأخيرة على توثيق الصلة بينها وبين جمهورها.

تظهر أهمية هذه الدراسة بالنسبة لنا في أنها كشفت عدت أمور جوهرية ترتبط بواقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية من خلال كشف عن موقع العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي، مستقبل العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية الجزائرية.

وعليه تتفق الدراسة مع دراستنا في الاهتمام بمحور العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية رغم اختلاف في المنهج المستخدم وهذه النقاط سنحاول معرفتها في هذه الدراسة مع اعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

تحديد المصطلحات:

هناك عدة مفاهيم في دراستنا وجب التطرق إليها و تحديدها كالتالي:

تعريف الإعلان الإشهاري : يمثل الإعلان " شكلا من أشكال الاتصالات غير الشخصية ، يجري عبر وسيلة متخصصة مدفوعة الأجر وبواسطة جهة معلومة للترويج لسلعة أو لخدمة ، أو فكرة معينة. ويتوجه لجمهور مستهدف ومرتبط بالعملية التسويقية "[1].

كما عرف بأنه " كل الأشكال الاتصالية المدفوعة الأجر من طرف مرسل معروف من أجل الترويج لمنتوج معين أو لأي علامة تجارية موجودة في السوق "[2]

تعريف الإعلام: يعرف بأنه النشاط الاتصالي الذي يهدف إلى تزويد الجمهور بكافة الحقائق والمعلومات والأخبار الصحيحة عن القضايا والموضوعات والمشكلات، بطريقة موضوعية بدون تحريف، بما يؤدي إلى خلق درجة عالية من المعرفة والوعي والإدراك.[3]

تعريف الاتصال: "يعرف بأنه عملية نقل المعلومات من طرف إلى آخر، ومن شخص لآخر ثم التأكد من فهم الطرف الآخر لهذه المعلومات وذلك بهدف التأثير في السلوك الوظيفي للأفراد العاملين في المؤسسة تأثيرا ايجابيا"[4].

تعريف الدعاية: هي فن التأثير على الأفراد والجماهير بغية السيطرة على سلوكياتهم وذلك في مجتمع معين وزمن معين ولهدف معين.[5]

---

[1] _ عذراء عيواج، **[واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية"دراسة ميدانية لبلدية قسنطينة]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2008-2009،ص 24.

[2] – نزار عوني اللبدي، **إدارة العلاقات العامة وتنميتها**، الأرد: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2015، ص 40.

[3] – محمد فهمي العدوي، **مفاهيم جديدة في العلاقات العامة** ، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011ص 34.

[4]– مصطفى كراجي، **علم الإدارة العامة**، ، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002، ص 92.

[5] – محمد صاحب سلطان، **العلاقات العامة ووسائل الاتصال**،الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2011، ص 25.

تعريف العلاقات الإنسانية: بأنها خلق جو من الثقة والاحترام المتبادل والتعارف الفعال بين القادة المحلين والعمال بهدف تحسين الخدمات للمواطن المحلي.[1]

خطة الدراسة:

والتي تضمنت ثلاث فصول:

الفصل الأول: والذي تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول العلاقات العامة، نشأة وتطور العلاقات العامة، أهمية العلاقات العامة، ثم أهداف العلاقات العامة.

وكذلك تضمن آليات عمل العلاقات العامة وهذا من خلال: دعائم العلاقات العامة ووظائف العلاقات العامة ثم جهاز تنظيم العلاقات العامة.

الفصل الثاني: تضمن الإطار النظري لنظام الإدارة المحلية في الجزائر نشأة وتطور الإدارة المحلية الجزائرية، أسباب ومبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية في الجزائر، وكذلك تضمن مستويات الإدارة المحلية الجزائرية البلدية والولاية.

الفصل الثالث:واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية مع الإلمام بالعناصر التالية: أهمية وأهداف العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية وتضمن دور الإدارة المحلية الجزائرية في تنفيذ مخطط العلاقات العامة ثم تناولنا العلاقات العامة والمشاركة الاجتماعية في الإدارة المحلية.

حدود الدراسة(المكان والزمان):

---

[1] – رزيقة لقصير، **[دور العلاقات العامة في تحسين صورة المؤسسة الاقتصادية"، "دراسة ميدانية لمؤسسة الأملاح بقسنطينة]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، 2006–2007.ص10

فقد حاولنا حصرها أولا: في الجزائر، من خلال بحث دور الإدارة المحلية في تنفيذ مخطط العلاقات العامة، وبالتركيز خاصة على قانون البلدية الصادر سنة 2011.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا عدت صعوبات عند القيام بالبحث نشير إلى أهمها:

– ضيق الوقت الذي منح لنا في إنجاز هذه الدراسة.

–نقص الدراسات الخاصة بالعلاقات العامة في الإدارة المحلية بصفة مباشرة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقات العامة

تمهيد:

تكتسي وظيفة التنسيق والاتصال، إلى جانب التخطيط، التنظيم، القيادة والرقابة أهمية بالغة في نجاح المؤسسات الإدارية والسياسية على حد سواء، حيث تعتبر العلاقات العامة التي تندرج ضمن وظيفة التنسيق والاتصال من أهم النشاطات الإدارية التي تسعى من خلالها المؤسسة الإدارية إلى تعريف المواطنين بصفة فردية أو جماعة بشؤون عملها وتقديم صورة ايجابية عنها بمحاولة تحقيق مختلف المطالب الموجهة إليها، يرى البعض أن العلاقات العامة الطبيعية يمكن أن يرمز لها بالمعادلة الآتية :

الأداء الحسن +الأخبار الصادقة =علاقات عامة طيبة.[1]

ولأن الدراسة العلمية لأي موضوع لابد أن تنطلق من تحديد المفاهيم المتعلقة بالعلاقات العامة فإننا سنتطرق في الفصل الأول إلى الإطار مفاهيمي للعلاقات العامة والذي نتناول فيه:

المبحث الأول: مفهوم العلاقات العامة.

المبحث الثاني : آليات عمل العلاقات العامة.

المبحث الأول: مفهوم العلاقات العامة

[1]– عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة العامة المقارنة**، ط1،الأردن، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009،ص، 203.

في البداية نركز في هذا المبحث على تحديد مفاهيم العلاقات العامة ثم نتطرق بعد ذلك إلى معرفة أهمية العلاقات العامة وكذا التعرف على أهدافها

المطلب الأول: مفهوم العلاقات العامة

قبل التطرق لمفهوم العلاقات العامة، في البداية نتناول مصطلحي العلاقات والعامة وذلك كمايلي:

تعريف العلاقات: "وتعني التواصل الناجم عن تفاعل فردين أو أكثر وتتحق هذه العلاقة بعد حدوث فعل ورد فعل ايجابي وتكون حصيلة علاقات اجتماعية وتعاونية أو على العكس من ذلك يكون اتجاها سلبيا يقود إلى علاقات متوترة قد تؤدي إلى التفكك والاختلاف بين الأفراد "

العامة: فتعني كل جماعة أو شريحة من المجتمع، تكون المنظمة على علاقة بها، وذلك مثل جمهور العاملين أو الهيئات الحكومية.[1]

ويعرفها بول جاريت أحد الرواد الأوائل للعلاقات العامة الحديث أنه:"نقل وتفسير المعلومات والآراء من المنظمة إلى جماهيرها ومن هذه الجماهير إلى المنظمة مع بذل جهود إلى جماهيرها صادفه لجعل المنظمات الجماهير تهتم بالمنظمة وتنسجم معها".[2]

ويعرفها كل من هارلو وبلاك العلاقات العامة: " بأنها الفن والعلم المرتبط بالطرق والأساليب التي يستطيع بها الفرد أن يتعايش ويتفاهم مع أفراد المجتمع وكذلك المؤسسة الأخرى".

[1]– محمد صاحب سلطان،**المرجع السابق الذكر**، ص 38.

[2]– محمد عبده حافظ، **العلاقات العامة**، ط 1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع،2009 ،ص 17

أما الجمعية الفرنسية للعلاقات العامة تعرفها بأنها :" الوظيفة الإدارية التي تعمل على تقييم الرأي للجمهور وتطابق سياسات وإجراءات المنظمة مع الصالح العام وتنفيذ برنامج للعمل والإعلام بهدف إلى كسب تفهم الجمهور للمنظمة وتأييد لها".[1]

أما المعهد البريطاني للعلاقات العامة فيعرفها على أنها:" تلك الجهود المخططة التي تبذلها المؤسسة لكسب ثقة الجمهور من خلال ما تقدمه له من أعمال وأنشطة تخطى باحترام[2]

من خلال ما تقدم من التعاريف سواء من الهيئات أو الباحثين نلاحظ أنه لا يوجد تعريف جامع للعلاقات العامة لكن جل هذه التعاريف تشترك في النقاط التالية:

– أنها فلسفة للإدارة اتجاه المجتمع.

– أنها نشاط إعلامي باتجاهين من المؤسسة إلى الجمهور بشكل برامج إعلامية، ومن الجمهور إلى المؤسسة بشكل قياس وتقييم الرأي العام لجماهير المؤسسة.

– العلاقات العامة تستخدم كافة أشكال الاتصال الممكنة لتوضيح رسالتها

– تعتمد العلاقات العامة في تحقيق أهدافها على الأسلوب العلمي.

–العلاقات العامة هي وظيفة إدارية تقوم عليها المؤسسة على حد السواء التخطيط والتنظيم.[3]

تعريف إجرائي: "العلاقات العامة هي وظيفة إدارية في الإدارة المحلية تقوم بها أجهزة مختصة يشرف عليها فرد أو مجموعة من الأفراد"[4]. يكمن دورها في الاهتمام المستمر بالموظفين، "والاتصال الدائم بالموظفين بهدف تحسين صورة الإدارة المحلية داخليا وخارجيا"[5].

---

[1]– محمد عبده، **المرجع السابق الذكر**، ص18.

[2]– رضا حمدي هاشم، **إدارة العلاقات العامة والبروتوكولات**، ط 1، الأردن: دار الراية لنشر والتوزيع، 2011،ص 13.

[3]– عبد الناصر أحمد الجرادات، **أسس العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق**، الأردن: دار اليازوري لنشر والتوزيع، 2009، ص24.

[4]– رضا حمدي هاشم، **المرجع السابق الذكر**،ص 17.

[5]– محمد عبده، **المرجع السابق الذكر**، ص 16.

المطلب الثاني:الجذور التاريخية لتطور العلاقات العامة

لقد عرفت العلاقات العامة تغيرات وتطورات على مر التاريخ، وذلك منذ ظهورها في أولى أشكالها البدائية، إلى أن وصلت إلى ماهي عليه الآن، فقد تعددت مفاهيم العلاقات العامة مع تعدد الحضارات والديانات سنلخص هذه المراحل في النقاط التالية:

1-" شهدت القبائل البدائية بعض ممارسات العلاقات العامة، حيث كان رئيس القبيلة ينتهز مناسبات معينة لإعلام الأفراد بأخبار الصيد والقنص والدفاع ونشر التوجيهات والمبادئ وتفسير الاتجاهات بطرق متعددة وأساليب مؤثرة،"[1]

2- فقد عرف قدماء المصريين بعض ممارسات العلاقات العامة، حيث أصدر الملك (رمسيس الثاني) الأوامر القاضية بنقش أنباء انتصاراته في معاركه ورسم صور الأسرى والغنائم على جدران المعابد والقصور وهناك وثيقة هامة منقوشة على واجهة المعبد الفرعوني (هيبسن) تبين للجمهور القوانين التي يجب ان يراعيها الحاكم والمحكوم لضمان حسن سير العدالة وجباية الأموال ،وتبيان عقوبات الجرائم المتفشية آنذاك وأهمها الرشوة ،والبلاغات الكاذبة[2]

3- فقد عرفت الحضارتين البابلية والآشورية بعض ممارسات العلاقات العامة، حيث وجد علماء الآثار في العراق نشرات ترجع إلى سنة 1700 ق.م، ترشد الزراع إلى كيفية بذر محاصيلهم ومعالجتها من الآفات، كما عثر في خزائن الإمبراطور آشور بانيبال في نينوي على سجلات منظمة ومنسقة بحسب تواريخها ويقصد بها الإعلام والترويج.[3]

4- لقد عرف موضوع العلاقات العامة خلال هذه الحقب الزمنية تطورات كبيرة ومتسارعة، حيث سنتناول باختصار إلى واقع العلاقات العامة في الحضارة الإسلامية، حيث اعتمدت في دعوتها إلى الدين الجديد، على الإقناع وإقامة البينة والدليل المادي والمعنوي، لقوله

---

[1]-رضا حمدي هاشم، **المرجع السابق الذكر**، ص 15.

[2]- الخطيب راغب سعادة، **مبادئ العلاقات العامة** ، الأردن، دار البداية لنشر والتوزيع ، 2009،ص18.

[3]- محمد صاحب سلطان، **المرجع السابق الذكر**، ص 48.

تعالى:" ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البري والبحري ورزقنهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"[الإسراء].[1] وكذلك اعتمدت في دعوتها على أسلوب الشورى في اتخاذ القرارات ونشر الدين من خلال الاحتفالات الدينية والاجتماعية وكذلك المساجد، وكانت دويلة الفاطميين من أكثر المسلمين إتقانا لفنون الدعوة، ومتمرسين في أساليب التأثير في النفوس، فقد استخدموا الاحتفالات والأعياد، وهذا ما يدخل في صميم العلاقات العامة [2]

5- أما في الحضارة الغربية ممثلة في المجتمعات الأوروبية فقد لعبت العلاقات العامة دورا أساسيا، وخاصة في شؤون الدعوة الدينية، مثال [الصراع بين الكنيسة الكاثوليكية والمذهب البروتستانتي الجديد].[3]

المطلب الثالث: أهمية العلاقات العامة

مما لاشك فيه أن لموضوع العلاقات العامة أهمية بالغة في تقديم الصورة المثلى لمختلف المؤسسات الإدارية العامة منها أو الخاصة،بل يتعدى الأمر إلى المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها،وفيما يلي أهمية العلاقات العامة وخاصة من خلال:

1-تحقق الصورة الذهنية للفرد بأكبر قدر من التكيف مع ظروف الحياة.

2-تساهم الصورة الذهنية في تفسير مواقف الفرد وآراءه وأنماط سلوكه في الحياة الاجتماعية

3-تحقيق الاتصال ذي الاتجاهين مع جماهير عديدة سواء في شكلها الرسمي أو غيرها الرسمي.[4]

4- تشكل العلاقات العامة عنصرا أساسيا من أنشطة المنظمة وضرورة يفرضها المجتمع الحديث.

---

[1]- نزار عوني اللبدي، **المرجع السابق الذكر**،ص157.

[2] الصالح بيدي، **[العلاقات العامة في الإدارة المحلية]**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية 2014-2015.

[3]- محمد صاحب سلطان، **المرجع السابق الذكر**، ص 49.

[4] - رضا حمدي هاشم، **المرجع السابق الذكر**، ص 55

5-أن تؤمن المنظمة بأن العلاقات العامة جزء من فلسفتها في إطار تنفيذها لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه مجتمعها الذي يعيش فيه.

6-أن تؤمن المنظمة بأن العلاقات العامة عملية اتصالية ومستمرة بينها وبين جماهيرها التي تتعامل معها سواء الجماهير الداخلية والخارجية لها .

7-تسعى العلاقات العامة في المنظمات إلى إقامة علاقات جيدة مع الجماهير الخاصة بالمنظمات والمحافظة على مثل هذه العلاقات وصيانتها.

8-تعزز ثقة العاملين بالمنظمات بزيادة ارتباطهم بها وتفهمهم لأهدافها .[1]

المطلب الرابع: أهداف العلاقات العامة

من المعروف أن العلاقات العامة تهدف إلى إقامة علاقات طيبة بين المؤسسات وبين المتعاملين معها من جهة والسعي إلى استمرارية هذه العلاقات بشكل ايجابي من جهة ثانية، وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي .

1-كسب التأييد، حيث تساعد على إيصال السياسات والآراء التي تتبناها المنظمة على عرض الخدمات والبرامج التي تنفذها.

2- التمتع بعلاقات حسنة مع الجمهور وكسب ثقتهم.[2]

3-كسب أعضاء جدد، فالعلاقات العامة توسع من إطلاع الأفراد على فلسفة المنظمة ورسالتها وأهدافها.[3]

4-تحقيق السمعة الحسنة للمنظمة ودعم الانطباعات الجيدة عنها .

---

[1]- محمد عبده، **المرجع السابق الذكر**،ص 33.

[2]- عبد الناصر جرادات،ولبنان هاتف الشامي، **مقدمة في العلاقات العامة**،الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص 30..

[3] - محمد عبد الرزاق الدليمي،**المدخل إلى العلاقات العامة**،ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص36-37.

5-تنمية شعور العاملين بالانتماء لها وكسب تأييدهم وولائهم .

6-توفير معلومات كاملة للإدارة عن أراء ورغبات واقتراحات المستخدمين والجمهور بشكل يساعد على تحسين وتطوير سياساتها وتوجهاتها وإعداد البرامج والخطط الموضوعية والقائمة على أسس علمية .

7-تقليل المخاطر المتوقعة، حيث تساعد الدراسات المسحية على اكتشاف ما سوف يواجه الإدارة من مشاكل في المستقبل والعمل على تجنبها وإيجاد الحلول المسبقة لها[1].

8-تقديم المساعدات المختلفة للإدارات المختلفة .

9-القيام بالدراسات والبحوث لتحديد النتائج الاقتصادية الاجتماعية والبيئية لنشاطات المختلفة للمؤسسة.[2]

المبحث الثاني: آليات عمل العلاقات العامة

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عمل العلاقات العامة من خلال معرفة أسس أو دعائم العلاقات العامة .

المطلب الأول: دعائم العلاقات العامة

[1]- موسى اللوزي، **أسس العلاقات العامة المفاهيم والأسس**، ط 1، الأردن: زمزم لنشر والتوزيع، 2010،ص ص 108-109.

[2]- مصطفى ربحي عليان، **الاتصال والعلاقات العامة**، ط1، الأردن: دار صفاء لنشر والتوزيع، 2005، ص 244.

إن العلاقات العامة كغيرها من العلوم لها أسس ودعائم تقوم عليها في ممارساتها وتطبيقها وتشمل على مايلي:

1-جودة العمل: يتوجب على إدارة العلاقات العامة القيام بواجباتها ومسؤولياتها بدرجة عالية من التقنية والجودة، فالصدق والأمانة هو جوهر عمل إدارة العلاقات العامة .

2-المسؤولية الاجتماعية إن عمل العلاقات العامة يترتب عليه الكثير من المسؤوليات الاجتماعية، فالصدق في الإعلان هو أساس بناء العلاقات الطيبة مع الجمهور وتجنب إلحاق الضرر والأذى بالمجتمع.

3-احترام أراء الأفراد وهذا يعني ضرورة ارتكاز العلاقات العامة في فلسفتها على مبدأ الإيمان بقيمة الفرد واحترامه.[1]

4- تعتبر العلاقات العامة عملية جهود مخططة وليست عشوائية أو عفوية وتقوم على أساس بنية مؤسسية تتميز نشاطاتها وأفعالها وخططها بأنها مدروسة سلفا.

5-البحث العلمي ركن أساسي من أركان العلاقات العامة وعليه تعتمد المؤسسات في التخطيط وبناء سياساتها المستقبلية.[2]

6-إنسانية العلاقات العامة وتعني التركيز على الجانب الإنساني واعتبار الإنسان هو محور نجاح كل وذلك من خلال الاهتمام بجميع العاملين دون تمييز.

7-الديمومة والاستمرارية، إن اكتساب ثقة الجماهير (الداخلية والخارجية) لن يتحقق إلا عن طريق العمل الدؤوب للعلاقات العامة وفي كافة الأوقات ودون انقطاع من أجل الحفاظ على صلة التواصل لتبادل الآراء و المعلومات والسعي لتحقيق ما يطلبه الجمهور.[3]

---

[1]- موسى اللوزي، **المرجع السابق الذكر**،ص ص 54-55.

[2]- نجيب محمد الصرايرة، **العلاقات العامة الأسس والمبادئ**، ط 1،الأردن: الرائد العلمية لنشر والتوزيع، 2001،ص 16.

[3]- يوسف مصطفى كامل،**إدارة العلاقات العامة والمؤتمرات والبروتوكولات الدبلوماسية**،ط1، الأردن: دار حامد للنشروالتوزيع،2015 ،ص 67.

8-الاهتمام بالبيئة الداخلية، إن نجاح العلاقات العامة يعتمد على كفاءة وفاعلية الموارد البشرية العاملة داخل المنظمات.[1]

المطلب الثاني : وظائف العلاقات العامة

هناك عدة وظائف للعلاقات العامة يمكن تلخيص أهمها في مايلي:

أولا :الوظائف الأساسية للعلاقات العامة :

1- تتابع المنظمات كل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي من شأنها أن تؤثر على مركزها.

2 -الاتصال والتنسيق مع الجمهور الداخلي و الخارجي

3 -التخطيط الأهداف العلاقات العامة ورسم سياسة ووضع البرامج الاتصالية اللازمة على مستوى الداخلي والخارج.[2]

ثانيا: الوظائف الفنية :

1. وظيفة البحث: وتتمثل في الدراسة الخاصة بقياس اتجاهات الرأي العام بين الجماهير المنظمة الداخلية والخارجية .
2. وظيفة التخطيط : وهي رسم سياسة محدد بالنسبة للمنظمة وذلك بتحديد الأهداف وتصميم برامج الدعاية والإعلام من حيث توزيع الاختصاصات وتحديد الميزانية.
3. وظيفة الاتصال: الاتصال مع المسئولين في الداخل، والاتصال بالمنظمات والجماهير في الخارج وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمنظمة سمعتها.[3]
4. وظيفة التقويم: ويقصد بها قياس النتائج الفعلية لبرامج العلاقات العامة والقيام بالإجراءات الصحيحة لضمان فعاليتها.

---

[1]- موسى اللوزي، **المرجع السابق الذكر**،ص 56.

[2]- محمد عبد المعطي عساف، و محمد فاتح صالح ،**أسس العلاقات العامة**، الأردن: دار حامد لنشر والتوزيع ، 2004، ص ص36-37.

[3]- موسى اللوزي، **المرجع السابق الذكر**، ص252.

ثالثا: الوظائف التي تتعلق بالمؤسسة ككل:

1.تزويد المؤسسة بجميع المعلومات والبيانات التي تعبر عن اتجاهات الرأي العام

2. حماية المؤسسة من كل محاولات لتأثير على سمعتها.

3. التأكد من أن سياسة المؤسسة وأهدافها ونشاطها تجد الاهتمام الكافي من جانب جماهيرها المختلفة.[1]

المطلب الثالث: مجالات العلاقات العامة

هناك الكثير من المجالات التي تتناول العلاقات العامة، كأداة مساعدة للإدارة في اتخاذ القرارات وذلك كمايلي:

1.**المجال السياسي:**

ويكون على مستوى الأحزاب السياسية والسياسيين وجماعات الضغط وخاصة في الدول التي تأخذ بالنظام الحزبي سواء الحزب الواحد أو بتعدد الأحزاب السياسية، ويكون هنا دور العلاقات العامة في استقطاب الجماهير والتأثير عليهم بهدف الحصول على تأييدهم في الانتخابات، وتلعب العلاقات العامة هنا دور الوسيط بين الشعب والحكومة.[2]

2.**المجال الاقتصادي:**

وتشمل كافة مؤسسات القطاع الخاص ويتمثل دور العلاقات العامة في إقامة علاقات جيدة مع المستهلكين والموظفين والموردين والمؤسسات المالية والمجتمع ويجب استعمال الأمانة العامة والصدق للحصول على رضا الجمهور وثقته.

3.المجال الإداري:

---

[3]– نزار عوني اللبدي ،**المرجع السابق الذكر**، ص ص 70 –71.

[2]– أحمد محفوظ جودة، **العلاقات العامة مفاهيم وممارسات**، ط4،عمان: دار زهران لنشر والتوزيع،2007،ص 33.

تسعى العلاقات العامة في هذا المجال إلى توعية الجماهير ورشادهم عن طريق شرح وتفسير القوانين والأنظمة بهدف مصلحة الجمهور.

4.**المجال الاجتماعي:** ويشمل مجال الجمعيات التعاونية بكافة أشكالها ويتضمن دور العلاقات العامة في هذا المجال الحصول على تأييد ودعم أعضاء هذه الجمعيات ومعرفة متطلباتهم ونوعية الخدمة المقدمة لهم.[1]

خلاصة :

لقد تناولنا في هذا الفصل المفاهيم المتعلقة بالعلاقات العامة، وقد قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين:

ففي دراستنا للمبحث الأول تطرقنا فيه إلى العلاقات العامة ومن خلالها خلصنا إلى أن العلاقات العامة أصبحت ضرورة حتمية لابد منها في كل المؤسسات لذلك تسعى المنظمات

[1]– علي شيبة شدوان، **العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق**، الاسكندرية،:دار المعرفة لنشر والتوزيع، ص ص34–35.

لتحسين صورتها من الداخل والخارج ونجدها في المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء.

وفي المبحث الثاني : فقد تناولنا فيه آليات عمل العلاقات العامة حيث تطرقنا إلى أسس ومرتكزات العلاقات العامة وتوصلنا فيه إلى أن العلاقات العامة هي فن التعامل مع الجمهور داخل المنظمة وخارجها ومن هنا فإن العلاقات العامة في همزة وصل بين الجمهور والمنظمة وهي وسيلة الاتصال لتوضيح رسالة المنظمة السواء كانت منظمة عامة أو خاصة

الفصل الثاني: الإطار العام للإدارة المحلية الجزائرية

تمهيد:

يكتسي موضوع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الأهمية البالغة في إبراز نشاطات وصورة هذه الأخيرة التي تتطلب منا منهجية البحث التطرق إلى ماهيتها وأهم مراحل تطورها في الجزائر، ومن أجل تحقيق هذا الغرض ارتأينا تقسيم هذا الفسل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: تطور الإدارة المحلية في الجزائر.

المبحث الثالث: مستويات الإدارة المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم الإدارة المحلية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تحديد مفاهيم الإدارة المحلية وبعدها نتطرق إلى معرفة أهمية الإدارة المحلية وكذا التطرق للأسباب الداعية للأخذ بنظام الإدارة المحلية .

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية

هناك عدة تعاريف للإدارة المحلية نذكر البعض منها:

"الإدارة المحلية هي تعبير جغرافي محدد إقليميا، تجمع سكاني محدد عدديا ووحدة إدارية مصغرة عن الدولة، وبغية التجسيد الأمثل للأهداف المركزية أوكلت لها جملة من الصلاحيات تأخذ في الحسبان امتداد واتساع لمهام المركزية على المستوى المحلي من جهة، وتزايد حجم الحاجات العامة المحلية للإقليم من جهة أخرى." [1]

وهناك من يرى بأن الإدارة المحلية هي:" أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على توزيع السلطات والواجبات بين الأجهزة المركزية و المحلية، وذلك بغرض أن تتفرع الأولى لرسم السياسات العامة للدولة وإدارة المرافق القومية، وأن تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير المرافق المحلية بكفاءة لتحقيق الأهداف المنشودة."[2]

كما عرفها الكاتب البريطاني كرام موديو بأنها:" مجلس منتخب تتمركز فيه سلطات الوحدة المحلية ويكون عرضة للمسؤولية السياسية أمام الناخبين وسكان الوحدة المحلية، ويعتبر مكملا لأجهزة الدولة."[3]

ومن جهتها عرفت الأمم المتحدة الإدارة المحلية في النقاط التالية:

---

[1] نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف،" **الجماعات المحلية الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**" مجلة الباحث، تلمسان، د س، العدد العاشر، 2012، ص 161.

[2]- نفس المرجع السابق ،ص 146.

[3]- شراف عقون، **[سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية دراسة حالة بولاية ميلة]**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص145-146.

- تقسيم جغرافي سياسي لدولة موحدة بسيطة، ودون مستوى الولاية أو الجمهورية أو المقاطعة في الدولة الفدرالية والمركبة.
- وجود هيئات محلية منتخبة من أهل الوحدة المحلية، إما بانتخاب يشمل جميع أعضاءها أو يحتوي على أكثر منهم، وإما مختارة محليا من قبل الإدارة المركزية، بهدف إدارة كل أو بعض المرافق والشؤون المحلية، وتكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة وأجهزتها المحلية الخاصة بها.
- رقابة أو وصاية من السلطة المركزية التي تتولى الإشراف على هذه الهيئات المحلي.[1]

تعريف إجرائي:

هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة تقوم على توزيع السلطات بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية،[2] تتمتع هذه الهيئات بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي نسبيا حيث تخضع هذه الهيئات لرقابة من قبل السلطة المركزية لضمان السير الحسن للوظيفة الإدارية و ضمان وحدة الدولة.[3]

المطلب الثاني: أهمية نظام الإدارة المحلية

من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية الإدارة المحلية ويمكن إيجازها في ما يلي:

- **الأهمية السياسية: أن** الأخذ بنظام الإدارة المحلية من شأنه أن يساهم في إشراك المواطنين في إدارة وحداتهم المحلية بما ينطوي عليه ترسيخ النهج الديموقراطي والتي تعني هذه الأخيرة حكم الشعب نفسه بنفسه ومن خلال تطبيق الديمقراطية على المستوى المحلي تحقق مجموعة من النتائج والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:

  - إشراك المواطنين من خلال تمكينهم من اختيار ممثليهم في المجالس المحلية.

---

[1]- شراف عقون، المرجع السابق الذكر، ص 146.

[2]- نصر الدين بن شعيب، شريف مصطفى، "المرجع السابق الذكر، ص 161.

[3]- ناجي عبد النور، "**نحو تفعيل دور الإدارة المحلية [الحكم المحلي] الجزائرية لتحقيق تنمية شاملة**". الملتقى الوطني الأول حول " التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة الشلف، قسم العلوم السياسية، 16-17 ديسمبر 2008.

-تقوية البناء السياسي للدولة وذلك بتوزيع الاختصاصات الإدارية وعدم تركيزها في العاصمة. [1]

- **الأهمية الإدارية:** وتتخلص في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية وتقليص الروتين والقضاء على البيروقراطية

-تعمل الإدارة المحلية على تخفيف العبء الملقى على كاهل السلطة المركزية

-كما تتجسد أهمية الإدارة المحلية في المجال الإداري في تقسيم العمل بين السلطة المركزية في العاصمة والسلطات المحلية أو الإقليمية

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية:

- **الاقتصادية:** وتتمثل في توفير مصادر التمويل المحلي من خلال الرسوم والضرائب
- تأسيس المشروعات الاقتصادية التي تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فيها
- تنشيط الاقتصاد الوطني كنتيجة لنشاط الاقتصاد على المستوى المحلي .[2]
- **الاجتماعية:** تتضح الأهمية الاجتماعية من خلال الاهتمام بالمواطن وإشراكه في الشأن المحلي حيث يشعر المواطن بأهميته وفعاليته
- خلق الشعور لدى المواطنين بعدالة الضرائب التي تفرض عليهم لمعرفتهم بأن حصيلتها لإنشاء مشاريع محلية.
- تفهم أكثر وتكفل أحسن لرغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المحلية.[3]

---

[1]- محمد علي الخلايلة، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وفرنسا و بريطانيا**، ط1، الأردن: درالثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 60-61.

[2]-محمد علي الخلايلة، المرجع السابق الذكر، ص61.

[3]- السعيد فريجات، **[مكانة الجماعات المحلية في النظام الاجتماعية]**،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية،ص112. 2013-2014.

- يساهم نظام الإدارة المحلية في نشر الوعي الثقافي والسياسي في وسط المجتمع المحلي.[1]

من خلال ما سبق ما يمكن استخلاصه من أهمية الإدارة المحلية تأثر كل دولة بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أن وجود الهيئات المحلية هو إشباع الحاجات العامة، لتحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه المحلية

المطلب الثالث: أسباب و مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية في الجزائر

إذا كانت النظم القانونية على اختلاف نهجها السياسي والاقتصادي قد تبنت الإدارة المحلية، فإن الأسباب الداعية لاعتماد نظام الإدارة المحلية تكاد تكون واحدة في كل الدول يمكن حصرها أهمها فيما يلي:

1_تزايد مهام الدولة: "إن الانتقال من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة فرض الاهتمام بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية الثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام استلزم إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها".

2_ التفاوت بين أجزاء إقليم الدولة الواحدة: "إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها إن مهما تماثلت مختلف أجزاء إقليم الدولة الواحدة في مسألة معينة أو مجموعة مسائل ، فإنها تظل تختلف في مسائل أخرى كثيرة وهذه الظاهرة مست كل الدول. يفرض بالضرورة إدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم، ذلك أنه لا يمكن أن نتصور تسيير كل المناطق على اختلاف عوامل وإمكانياتها وموقعها ومشاكلها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة."[2]

3_تجسيد الديمقراطية: تعتبر الإدارة المحلية صورة من صور التسيير الذاتي ووسيلة فعالة لإشراك أفراد الشعب المنتخبين في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في

[1]–محمد علي الخلايلة، **المرجع السابق الذكر**، ص 63

[2]–عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**، ط 1،الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2012ص 57.

نظام الحكم. ذلك أن الديمقراطية إذا كانت تعني حكم الشعب لنفسه فإن الإدارة المحلية تجسد هذا المبدأ.[1]

المطلب الرابع: أركان نظام الإدارة المحلية

إن الإدارة المحلية تقوم على أركان أو مقومات تميزها على المفاهيم المشابهة وهنا يمكن عرض هذه الأركان كالتالي:

1_ وجود مصالح محلية منتخبة ومتميزة: إلى جانب الحاجات القومية العامة التي تهم جميع المواطنين في الدولة، كحاجة الأمن والدفاع والقضاء... فإن هناك من الحاجات المحلية التي تهم سكان الأقاليم ما،[2] ويستلزم بالضرورة وجود هيئات محلية منتخبة تشرف على تلبيتها الشخصية المعنوية المستقلة،[3] ولاشك أن سكان هذه الوحدات أنفسهم أدرى من غيرهم بواجباتهم وأقدر على إدارة هذه المرافق وحل مشكلاتهم[4].

1_وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية: إن الركن الثاني في الإدارة المحلية هو وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشأن المحلي وتتميز بنوع من الاستقلالية عن السلطات المركزية، أي تمتع المجالس بقدر من الحرية في ممارسة اختصاصاته داخل حدود الوحدة المحلية أو الإقليمية التي يمثلها ولها القدرة الذاتية للقيام بواجبات الموكلة.[5]

2_ خضوع المجالس المحلية لرقابة الحكومة المركزية(الوصاية الإدارية):إن الوحدة المحلية ليست دولة داخل دولة، فالاستقلال الذي تمتع به الهيئات المحلية هو أحد أركان الإدارة المحلية وهو استقلال نسبيا ويبقى لسلطة المركزية حق الرقابة والإشراف على الهيئات المحلية ضمانا

---

[1]– _____ __،**الوجيز في القانون الإداري**، ط3، الجزائر:دار جسور للنشر والتوزيع ، 2013ص 60.

[2]– صليحة بوكراع، **[استراتيجية تنمية الموارد البشرية على مستوى الإدارة المحلية– دراسة حالة بلدية أولاد دراج بالمسيلة]**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013–2014، ص 35.

[3]– عبد العزيز صالح بن حبتور، **المرجع السابق الذكر**، ص 248.

[4]– علاء الدين عشي، **مدخل القانون الإداري**، ج 1،الجزائر: دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، 2012، ص57.

[5]– عمار عوابدي، **القانون الإداري ج1 النظام الإداري**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2000.ص 240–241.

لوحدة السياسة العامة لدولة وللتأكد من أن الخدمات المختلفة تؤدي لسكان الوحدة المحلية بكفاءة ومساواة، وتأخذ هذه الرقابة هنا عادة شكل المساندة والمشاركة وتقديم النصح والإرشاد.[1]

وانطلاقا مما سبق ما يمكن استخلاصه من أركان أو مقومات الإدارة المحلية:

_ أن تكون هناك مصالح محلية تخصها ومتميزة عن مجموع المصالح الوطنية العامة.

_ وجود مجالس محلية منتخبة وأن تتمتع هذه الهيئات بقدر من الاستقلالية المالية والإدارية.

_خضوع الوحدات المحلية لرقابة والإشراف من قبل السلطات المركزية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي لنظام الإدارة المحلية

عرفت مختلف دول العالم نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني وسمته النظامية إلا بعد قيام الدولة الوطنية، ذلك أن الدولة الحديثة ازدادت أعباؤها اتجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى وحدات محلية أمرا لا محيد عنه

فقد بدأ الاهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون و السياسيين أواخر القرن 19، وبقيت دراسة الإدارة المحلية فرعا من دراسة القانون العام ليصبح علما قائما بذاته.[2]

المطلب الأول: الإدارة المحلية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي

تميزت النظرة للجزائر بعد احتلالها من طرف فرنسا في عام 1830 بأنها جزء منها وخاضعة لحكمها وفيما ارتبط بدراسة الإدارة المحلية في فترة الاحتلال الفرنسي فقد أجمعت الدراسات على تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل:

[1]– محمد علي خلايلة، **المرجع السابق الذكر**، ص 36.

[2] – بومدين طامشة،" **الحكم الراشد وبناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، مجلة التواصل، الجزائر، العدد 26، جوان 2010، ص 2.

أ –**المرحلة الأولى:** كان يمثل السلطة الفرنسية حاكم عام وهو عسكري، ويتبعه وزير الحربية، ويعاونه مجلس من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية، وكل في مجال تخصصه، وتتمتع هذه المجالس بالوظيفة الاستشارية.

كما عهدت السلطات الاستعمارية للاستعانة بالشخصيات صاحبة النفوذ في أوساط المواطنين. إلى جانب هذا عمل الحاكم الفرنسي على الاستفادة من الأنظمة السائدة في العهد العثماني، حيث تم تقسيم القطر الجزائري إلى ثلاث مناطق إدارية هي:

"**مناطق الإدارة المدنية**"، يتمركز فيها نفس نظام الإدارة في فرنسا.[1]

"**مناطق الإدارة المختلطة**"، نجد سكان أغلبية الأوروبية وأقلية جزائرية، لذلك يطبق فيها نوعين من نظام الإدارة المدنية، ويكون خاص بالأوروبيين أما النظام الآخر فهو نظام عسكري يخضع له الجزائريون.[2]

"**مناطق الإدارة العسكرية**" سميت كذلك لإتباعها الأسلوب العسكري في التسيير والمعاملة، يسيرها جنرالات ، وفي هذه المناطق أبقى المستعمر الفرنسي على أنظمة العهد العثماني فكان يساعد الحاكم العام في كل وحدة إدارية شيخ البلد، ومن أجل تسهيل العملية الاتصالية بين الحاكم العام والمحكومين أوجدت السلطات الاستعمارية ما يسمى بالمكاتب العربية سنة 1844، التي تعتبر أهم مؤسسة في الإدارة المحلية للأهالي، وهي ليست متماثلة على المستويين المركزي والمحلي، بل عرفت تدرج رئاسي نجد على رأسه الهيئة المركزية للتنسيق لدى الحاكم العام،[3]ويأتي بعدها في الترتيب مديرية الشؤون الحربية لدى كل هيئة عسكرية بمقاطعات الجزائر، وهران، قسنطينة، وضمن هذه الوحدات العسكرية الأقل نجد مستويين من المكاتب العربية من الدرجة الأولى، لدى قيادة هذه الوحدة الأقل وهي تختص بالإشراف على تحصيل

[1]– محمد الصغير بعلي، **القانون الإداري – التنظيم الإداري – النشاط الإداري**،الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، ص 132.

[2]– **نفس المرجع** ، ص 133.

[3]– محمد الصغير بعلي، المرجع السابق الذكر، ص 133.

الضرائب، فك النزاعات ومراقبة السكان، والإشراف على إنتاج المواد الضرورية لتمويل القوات العسكرية الفرنسية[1]

ب المرحلة الثانية: بعد قيام الجمهورية الثانية في فرنسا كانت بداية هذه المرحلة مع صدور القانون الذي ضم الجزائر إلى فرنسا في شهر مارس 1848، واعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا، كما قسمت الجزائر إلى ثلاث وحدات إدارية وهي: وهران، قسنطينة، الجزائر، يرأس كل واحدة منها محافظ و يساعده مجلس الولاية، و بناءا على ذلك النظام السائد في فرنسا.[2]

وبعد زيارة نابليون الثالث الجزائر سنة 1861، تم إدخال تعديلات كبيرة على نظام الإدارة في الجزائر، ونتج عن ذلك الاعتماد على القبائل التي أخذت مكان المجالس البلدية، وحدد الشروط الخاصة بانتخاب رئيس الجماعة أو الأمين العام بواسطة كل من يدفع ضريبة الرأس ويحدد انتخابه كل 3 سنوات. [3]

ج- المرحلة الثالثة: وفيها تم تقسيم الولايات إلى قسمين أساسيين هما:

الأقاليم المدنية: هي التي يقطنها سكان أغلبية أوروبية أنشئت فيه المجالس البلدية ذات السلطة الكاملة.

الأقاليم المختلطة: هي التي كان يشار إليها بالمناطق التي يسكنها الأهالي، ولم تكن كمثيلاتها الكاملة الصلاحيات الخاصة بالأوروبيين سواء من حيث تنظيمها أو اختصاصاتها، إذ يشرف على إدارتها أشخاص معينون من طرف الحاكم العام، وليس لسكانها أي دور في إدارتها، ففي هذه المرحلة وجدت الوحدات البلدية الآتية:

بلديات كاملة الاختصاص: تنشر في الجزء الشمالي، في المناطق التي يقطنها الأوروبيون، تخضع في تنظيمها لنفس القانون في فرنسا [4]

---

[1]- عبد الكريم كروم، **الميسر في شرح قانون البلدية**، ط1، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع،2013، ص ص 16-20.

[2]- عبد الكريم كروم، **مرجع السابق الذكر** ،ص 17.

[3]- السعيد فريجات ، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 133-134.

[4] -محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، **المرجع السابق الذكر**، ص 37.

بلديات مختلطة: يتولى تعريف شؤونها مدير مدني يتم تعيينه من قبل السلطات المركزية، يساعده في عمل عدة أعوان، يشرف كل واحد منهم على رأس الدائرة

بلديات الأهلية: توجد في الجنوب وفي المناطق الشمالية حيث أغلب السكان جزائريون هذه المناطق خاضعة للحاكم العام والسلطات العسكرية، ويساعدها مجلس بلدي يتشكل من رؤساء الجماعات الموجودة.[1]

المطلب الثاني:الإدارة المحلية بعد الاستقلال

ورثت الجزائر تركة مثقلة بالأعباء بعد الاستقلال، تجسد ذلك في انعدام الإطارات والكفاءات الجزائرية القادرة على إدارة شؤون الدولة المختلفة التي كانت تديرها الإطارات الفرنسية، لعدم وجود كفاءات بشرية، كما عانت البلديات من عجز مالي كبير،

وعلاجا لهذا الوضع الخطير تدخلت الدولة للقيام بإصلاح إداري شامل تمثل في تنظيم الدورات التدريبية، والملتقيات الخاصة بالموظفين الجدد في الوحدات المحلية " سواء البلدية أو الولاية".[2] كما عملت على تزويدها بالتجهيزات الأساسية التي تستهدف تحسين مستويات العمل الإداري. وفي إطار الإصلاحات دائما قامت بإعادة تقسيم البلديات والولايات، حيث تقلصت البلديات إلى أكثر من النصف، وذلك حتى يتسنى إدارتها بالوسائل المادية، والبشرية المتاحة.

تبنت الجزائر في دستور 1963 إصلاح إداري يقوم على مبدأ اللامركزية، واعتبرت البلدية بمثابة المجموعة الإقليمية والإدارية والاجتماعية القاعدية. وكانت الجماعات المحلية فيها من أولى اهتمامات النظام الجديد القائم بعد 19 جوان 1965، حيث صدر أول قانون للبلدية بالأمر 24/67 المؤرخ في 08/ 1967/01، وأول قانون للولاية الأمر 38/69 المؤرخ في 23 / 1969/05، وبعدها قانون 08/90، وقانون الولاية 08/90 الصادرين في

[1] – **نفس المرجع** ،ص 38.

[2]– عذراء عيواج ، **المرجع السابق الذكر** " ص 158.

1990/04/07.[1] وقبل ذلك كانفي عام 1974 تقسيم إداري جديد رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وكانت الدعائم لهذا التقسيم تستند إلى مراعاة الجانب الاقتصادي والسكاني، حتى تكون الولاية قاعدة للتنمية الاقتصادية. وفي أفريل 1984 عرفت البلاد تقسيم إداري جديد رفع عدد الولايات إلى 48 ولاية وعدد البلديات 1541 بلدية.[2] وقد سعت الإدارة المحلية بكل مستوياتها في الجزائر بعد الاستقلال لخدمة المواطنين دون تمييز، عكس ما كانت عليه في الفترة الاستعمارية

المبحث الثالث: مستويات نظام الإدارة المحلية الجزائرية

يتكون النظام الجزائري من ثلاث مستويات رئيسية وهي الولاية، الدائرة، البلدية، حيث تتشكل الولاية من عدتّ دوائر وتعتبر الدائرة وسيط إداري بين الولاية والبلدية ولا تمثل هيئة إدارية بل هي قسم أو فرع إداري والهدف من وجودها هو تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل الخدمات وللدائرة رئيس يشرف عليها يعين بمرسوم رئاسي.

المطلب الأول: نظام البلدية في الجزائر

أولا: تعريف البلدية: عرفت المادة الأولى البلدية: بأنها:" الجماعة الإقليمية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وهذا التعريف يعكس وظائف البلدية[3]

تعريف البلدية في دستور 1996 حيث نصت المادة 65 على أن البلدية الجماعة الإقليمية الأساسية، ومكان مشاركة المواطنين في الشؤون العمومية."[4]

---

[1]– بلقاسم نويصر،" **التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية، الجزائر: العدد 14، جوان 2011.

[2]– السعيد فريجات، **المرجع السابق الذكر**: ص 135.

[3]– عمار بوضياف شرح قانون البلدية، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 106 –107.

[4]– شويح بن عثمان، **[دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية تلمسان]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011.

وقد عرف المشرع الجزائري البلدية بموجب قانون رقم 08/90 قانون البلدية المؤرخ في 17 أفريل 1990 المتعلق بقانون البلدية في كوتها الجماعة الإقليمية الأساسية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1]

أما قانون رقم 11/ 10المتضمن قانون البلدية فقد عرفها في مادته الأولى بأنها" البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية الذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون. وحسب المادة الثانية فهي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطن

أ- خصائص نظام البلدية:

-البلدية هي وحدة أو جماعة إقليمية أو هيئة إدارية لامركزية فنية أو مصلحية

- تحوز البلدية على اختصاصات ووظائف سياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية واسعة جدا

- الرقابة الشديدة على أعمال أعضاء البلدية من قبل السلطة المركزية أو من ينوب عنها محليا.[2]

ثانيا: هيئات البلدية

1- تشكيل المجلس الشعبي البلدي: طبقا للمادة 79 من قانون العضوي 01/12 المؤرخ في يناير 2012 المتعلق بنظام الانتخابات يتشكل المجلس الشعبي البلدي كما يلي:

13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10.000 نسمة

15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و20.000 نسمة

19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20.010 و 50.000 نسمة

23 عضوا في البلديات النى يتراوح عدد سكانها بين50.001 و 100.000 نسمة

[1] - شراف عقون : **المرجع السابق الذكر** ص ص 160 -161.

[2]- عمار عوابدي،**المرجع السابق الذكر**، ص ص 280-287.

33 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها بين 100.001 و 200.000 نسمة

43 عضوا في البلديات التي يساوي عدد سكانها أو يفوق 200.000 نسمة .[1]

عمل المشرع على زيادة أعضاء المجلس الشعبي البلدي مراعيا في ذلك عدد السكان في كل بلدية.

يعقد المجلس الشعبي البلدي أربع (4) دورات في السنة دورات عادية، كما يمكنه أن يعقد دورات استثنائية كل شهرين شريطة ألا تتعدى مدة كل دورة خمسة (5) أيام.[2]

ب-مداولاته:

يجري المجلس المحلي أشغاله باللغة العربية، وتحرر المحاضر بنفس اللغة ويتداول كل مجلس الشؤون التي تدخل في مجال اختصاصاته وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة لأعضائه الحاضرين أو الممثلين عند التصويت، وفي حال تساوي الأصوات يرجع صوت الرئيس، تسجل هذه المداولات في سجل خاص يؤشر عليه رئيس المحكمة المختصة إقليميا ويوقعه جميع الحاضرين، ويودع ملخص عن هذه المداولات إلى الوالي في أجل ثمانية(8) أيام مقابل وصل الاستلام.[3] وطبقا لما جاء في المادة 20 من قانون البلدية ل2011 بخصوص انعقاد المجلس الشعبي البلدي يتم تحديد جدول أعمال الدورة بالتشاور بين رئيس المجلس الشعبي البلدي وبين الهيئة التنفيذية، ومن باب تفعيل مبدأ المشاركة والذي هو من مؤشرات الحكم الراشد حاول المشرع أن يجعل أمر تحضير الدورة بالتشارك بين الطرفين المسيرين داخل المجلس ويلزم رئيس المجلس الشعبي البلدي بنشر مشروع جدول الأعمال المعد لاطلاع المواطنين والمجتمع المدني عليه بغرض مشاركتهم[4]

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 79 من **القانون العضوي رقم 01/12 المتضمن نظام الانتخابات، الجريدة الرسمية** ، العدد 12 الصادر بتاريخ 29 فيفري 2012 .

[2]–عمار بوضياف، شرح قانون البلدية **المرجع السابق الذكر**، ص 189.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 52–61 **من القانون العضوي 10/11 المتعلق بالبلدية** ، المؤرخ في 22 يونيو 2011،.

[4]– عمار بوضياف ، **شرح قانون البلدية**، المرجع السابق الذكر، ص 190.

ج- **صلاحياته:** التصويت على الميزانية وعلى الأعمال الإدارية المتعلقة بأملاك البلدية سواء كانت منقولة أو عقارية كذلك يصوت المجلس كذلك على قبول الهبات والتبرعات ويقر الصفقات الخاصة بالبلدية.

ثالثا: رئيس المجلس الشعبي البلدي

ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق الاقتراع السري المباشر ويباشر عمله فور انتخابه إلى غاية انتهاء عهدته يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بعدة اختصاصات بعضها باعتباره ممثلا للبلدية وبعضها ممثلا للدولة نذكر منها مايلي

- يمثل البلدية في جميع أعمالها الإدارية والمدنية وفقا للقوانين والتنظيمات وضابط الحالة المدنية

-يقوم بإبرام العقود امتلاك والمصالحة وقبول الهدايا والصفقات العمومية .

-رفع الدعاوى القضائية باسم المجلس البلدي ولحسابه [1]

- يعمل على المحافظة على النظام العام الأمن العام والسكينة العامة والصحة العامة ...الخ.[2]

-السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية[3]

المطلب الثاني: نظام الولاية في الجزائر

أولا: تعريف الولاية

[1]- حسين طاهري، **القانون الإداري والمؤسسات الإدارية التنظيم الإداري- النشاط الإداري دراسة مقارنة**، ط2، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012 .ص 62-68

[2]- شراف عقون، **المرجع السابق الذكر**، ص 161-163.

[3]- عمر بورنان، **الإدارة المحلية في الجزائر**، مطبوعة مخصصة لطلبة السنة أولى ماستر تخصص إدارة وحكامة محلية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2015-2016، ص 53.

الولاية باعتبارها هيئة أو جماعة إدارية لامركزية إقليمية{ جغرافية} في النظام الإداري الجزائري، تعرف على أنها:" جماعة عمومية إقليمية ذات الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها اختصاصات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ".[1]

و تعرف أيضا على أنها:" جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرعة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل، وتعبر على مطامح سكانها وتحقيقها، لها هيئات خاصة بها أي مجلس شعبي وهيئة فعالة".[2]

وتعرف كذلك: في قانون 09/90 المؤرخ في 7 أفريل1990 المتعلق بالولاية: "هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. ونشكل مقاطعة إدارية للدولة."[3]

وجل هذه التعاريف تشترك في أن الولاية جماعة إقليمية، تتمتع بالاستقلالية المالية ،

أ- **خصائص نظام الولاية:** تمتاز الولاية كوحدة إدارية لامركزية إقليمية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1_ إن الولاية هي وحدة ومجموعة إدارية لامركزية إقليمية وجغرافية تحوز على الشخصية المعنوية والاستقلال المالي

2_ تعد الولاية حلقة وصل بين الحاجيات والمصالح المحلية والمتميزة عن المصالح الوطنية العامة

3_الولاية هي صورة لنظام إداري لامركزي نسبي، لأن أعضائها يختارون عن طريق الانتخاب وآخرون يعينون كشخص الوالي الذي يعين من قبل السلطات الإدارية المركزية بمرسوم رئاسي.[4]

---

[1]- عمار عوابدي: **المرجع السابق الذكر** ، ص 251.

[3] - عمار بوضياف: شرح قانون الولاية ،**المرجع السابق الذكر**، ص 116.

[4]- عمار عوابدي، **المرجع السابق الذكر**، ص 254.

ثانيا : تسيير المجلس الشعبي الولائي:

أ-تشكيله:

يتشكل المجلس الشعبي الولائي من عدد أعضاء منتخبين، أي الناجحين من القوائم المترشحة، باعتماد معيار التعداد السكاني لتحديد عدد أعضاءه في كل ولاية طبقا للمادة 82 من قانون الانتخابات 01/12وذلك بالشكل التالي:35 عضوا في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250.000 نسمة

39عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250.001و 650.000 نسمة

43 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650.001 و 950.000 نسمة .

47 عضوا في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950.001 و 1.150.000 نسمة

51 عضوا الذي يتراوح عدد سكانها بين 1.150.001 و 1.250.000 نسمة

55 عضوا في الولايات التي يفوق عدد سكانها 1.250.000 مع وجوب مراعات تمثيل كل الدوائر الانتخابية في الولاية بعضو على الأقل، أي أن كل بلدية وجب أن تمثل بعضو على الأقل .[1]

ب-مداولاته:حسب ما جاء في المادة 14 من قانون الولاية رقم 07/12 فإن المجلس الشعبي الولائي يعقد أربع دورات عادية في السنة،[2] ومدة كل دورة 15 يوما وتنعقد هذه الدورات وجوبا خلال الأشهر التالية: مارس، جوان، سبتمبر، ديسمبر، كما يمكن للمجلس أن يعقد دورات غير عادية كل سنة وذلك بطلب من رئيس المجلس أو ثلث أعضائه أو بطلب من الوالي.[3]

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المواد 73-110 من القانون رقم 07/12 المؤرخ في 21فيفري2012، المتعلق بالولاية، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 16-19.

[2]- عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري** ، ط3، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2013، ص 299.

[3]- _____ ____، **التظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، ط1، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2010، ص 159.

كما يشكل المجلس الشعبي الولائي من أعضائه لجان دائمة تكون مهمتها دراسة المسائل الإدارية والمالية والمسائل ذات الطابع الاقتصادي والمسائل المتعلقة بالتجهيز والتخطيط والشؤون الاجتماعية والثقافية، ويمكن أن يشكل لجان مؤقتة عند الاقتضاء لدراسة قضية ما.[1]

ج- اختصاصاته: لقد نص قانون الولاية على هذه الصلاحيات من خلال الباب الثاني الفصل الرابع حيث اختص هذا الفصل بعرض كافة القضايا المتعلقة بالولاية نذكر منها المسائل التي يختص بها المجلس كالتالي:

- المصادقة على مخطط الولاية المتعلق بالتهيئة والتعمير ويراقب تنفيذه

-المبادرة في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير لوقاية من الجفاف والتصحر وانتشار الأوبئة والأمراض

- يعمل على تهيئة وصيانة الطرقات الولائية.[2]

ثانيا:الوالي

يعين الوالي بمرسوم رئاسي يتخذ في مجلس الوزراء بناءا على تقرير من وزير الداخلية وذلك طبقا للمادة 78 من دستور 1996

وبالتالي فهو صورة من عدم التركيز الإداري مثله مثل رئيس الدائرة، تنتهي مهامه بموجب مرسوم رئاسي وبالإجراءات نفسها المتبعة لدى تعيينه وللوالي صلاحيات مزدوجة منها كونه هيئة تنفيذية للمجلس الشعبي الولائي ومنها بصفته ممثلا للدولة نذكر منها:

1_ يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس وتنفيذها

2_ يسهر على المحافظة على النظام والأمن والسلامة والسكينة العمومية

[1]- محمد علي، **[مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في قانون الإدارة المحلية، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012، ص 28.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المادة 73-110 من القانون العضوي رقم 07/12، **المرجع السابق الذكر**.

3_ ممارسة السلطة الرئاسية على جميع عمال مستخدمي الولاية .

4_ يقوم بإعداد الميزانية والمصادقة عليها.[1]

5_ يمثل الوالي أمام القضاء.[2]

الخلاصة

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن أهم ملامح الأساسية لنظام الإدارة المحلية تقوم على وجود مستويات عديدة للامركزية الإقليمية التي يشارك فيها المواطنين من خلال انتخابهم في المجالس المحلية التي تسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة بمختلف أبعادها وذلك باستعمال عدة وسائل مادية وتنظيمية فنجد من أهمها العلاقات العامة وهو ما سوف نتناول في الفصل الثالث.

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 12–106 من القانون العضوي، **نفس المرجع**.

[2]–خديجة فيلالي، **[دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة : بلدية بوسعادة]**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013–2014. ص 40.

الفصل الثالث: واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية

تمهيد:

كانت الدول في العصور القديمة تمارس دورها التقليدي المتمثل في المحافظة على الأمن الداخلي والحفاظ على ممتلكات المواطنين بالإضافة إلى حماية حدود الدولة، أما في العصور الحديثة فقد تطور دور الدولة واتسع حتى أصبح يشمل مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية فالدولة قدمت ولازالت تقدم الكثير من الخدمات كالأمن والدفاع الوطني والقضاء والبرامج الاجتماعية ونتيجة لتطور دور الدولة فقد ازدادت هذه الأخيرة أعباؤها، حيث تضاعفت المشاكل الإدارية وتضاعفت أعداد العاملين فيها مما استدعى ضرورة الاهتمام بالعلاقات العامة الجيدة مع الجماهير وإنشاء وحدات متخصصة في العلاقات العامة لكي تنظم هذه العلاقة وتعمل على بناء جسور من الثقة بين الإدارة والمواطن وجعلها الأقدر على إدراك الاحتياجات المحلية من خلال هذا الفصل المخصص لدراسة حالة الجزائر سنتناول أهمية العلاقات العامة وأهدافها ، في الإدارة المحلية مع تناول دور الإدارة المحلية الجزائرية في تنفيذ مخطط العلاقات العامة ودورها في تحقيق التنمية المحلية ليتم في الأخير عرض العراقيل التي تواجه العلاقات العامة داخل الإدارة المحلية.

المبحث الأول: دور العلاقات العامة في الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: دور الإدارة المحلية الجزائرية في تنفيذ مخطط العلاقات العامة.

المبحث الثالث: العلاقات العامة والمشاركة الاجتماعية في الإدارة المحلية.

المبحث الأول: دور العلاقات العامة في الإدارة المحلية

تسعى العلاقات العامة إلى إيجاد تفاهم وتوافق بين منظمات المجتمع وأفرده، مهمتها الكبرى هي التوفيق بين عناصر المجتمع وهيئاته والتنسيق بين مصالحه المختلفة وتنطوي فلسفة على فلسفة إنسانية أساسها الاعتراف بقيمة الفرد وأهمية صوت الجماهير في تقرير الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: أهمية العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية

يكتسي موضوع العلاقات العامة في الإدارة المحلية أهمية بالغة في تقديم الصورة المثلى للجمهور الداخلي و الخارجي وفي ما يلي تظهر أهمية العلاقات العامة في الإدارة المحلية من خلال النقاط التالية:

1- زرع الثقة بين الإدارة والمواطن وتوثيق العلاقات معهم، وتسهيل فرص تبادل الآراء بين المواطن و الإدارة المحلية فيما يتعلق بالمشاريع التنموية

2- مراجعة قرارات مختلف النواحي الإدارية، والتأكد من سلامتها من حيث أثرها على العاملين والجمهور المحلي للمؤسسة والرأي العام بشكل عام.[1]

3- التعرف على أخطاء القياديين في الإدارة المحلية وتقديم النصح إليهم.

4- التعرف على آراء الجماهير إزاء السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية .[2]

5-تقوم العلاقات العامة بتخفيف معاناة الجماهير في الإدارة، من خلال تقليل حدة السلبيات والأمراض الإدارية من جهة وتحسين صلة الجمهور بالإدارة وتدعيم ثقتهم بها من جهة أخرى.

6-الاهتمام بالمشاكل الخاصة للعاملين والمساعدة في حلها لإشعارهم بالانتماء إلى المؤسسة انتماءا حقيقيا.

---

[1]- عبد الناصر أحمد جرادات و لبنان هاتف الشامي، أسس العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق، **المرجع السابق الذكر**، ص 46.

[2]- نزار عبدي اللبدي، **المرجع السابق الذكر**، ص 100-101.

وبشكل عام تساهم العلاقات العامة في الإدارة المحلية مساهمة فعالة في مد الجسور لإقامة علاقات طيبة بين المواطن والإدارة والمساهمة الجادة في رسم الصورة اللائقة عن نشاطات وسياسات الإدارة أمام المواطن [1]

المطلب الثاني: أهداف العلاقات العامة في الإدارة المحلية

1-تهدف العلاقات العامة إلى كسب الرضا والتأييد من جانب المواطن وجعله على علم بالخدمات التي تقدم لصالحه وإعطائه الوسائل التي يمكن بواسطتها التعبير عن أفكاره وأرائه.

2- إعلام الرأي العام المحلي بسياسات المؤسسة وعملياتها ومشاكلها وعدد الذين تستخدمهم ومقدار تلبية احتياجات المواطنين

3-تصحيح سوء الفهم الموجود لدى المواطن عن نشاطات الإدارة، والرد على التهجمات الصادرة عليها.

4-التعاون مع مختلف المنظمات الموجودة داخل المجتمع كمنظمات المجتمع المدني، وذلك لتعزيز التعاون والتفاهم المشترك معها.

5-تنمية علاقات سليمة بين الإدارة والمواطن وكسب ثقته.[2]

4-سيادة القيم الأخلاقية السامية داخل المؤسسة كالأمانة والإخلاص والصدق والصداقة

5-تهدف العلاقات العامة في الإدارة دعم روح الجماعة بين العاملين ما يؤدي إلى التفاهم والمشاركة.[3]

---

[1]- محمد عبد المعطي عساف، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 46-49.

[2]- محمد صاحب سلطان، **المرجع السابق الذكر**، ص ص 66-68.

[3]- يونس طارق شريف ، **إدارة العلاقات العامة مفاهيم ومبادئ وسياسات**، ط1، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع،2008، ص199.

المبحث الثاني: دور العلاقات العامة في تنفيذ مخطط الإدارة المحلية الجزائرية.

عرفت الإدارة المحلية منذ صدور قانون البلدية و والولاية سنة 1990 تحولات عميقة حاولت من خلالها مواكبة مختلف التطورات السياسية التي عاشتها الجزائر منذ المصادقة على دستور فيفري 1989 الذي أعلن بداية عهد التعددية السياسية ومن خلالها نظام اقتصاد السوق. وقد ترجم هذا الأخير بعدة إجراءات تصب ضمن منطق الليبرالية الاقتصادية وعلى رأسها العمل بعقود الامتياز بغرض تحقيق مبدأ الفعالية الاقتصادية.

وبغرض تحقيق هذا الهدف كانت العلاقات العامة من أهم الوظائف الإدارية التي مبدأ الشراكة مع مختلف الفواعل المحلية لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلي، وفي هذا الصدد لجأت المجالس الشعبية المحلية البلدية والولاية على حد سواء إلى تبني مختلف طرق الاتصال والإعلانات الممكنة لتحسين خدماتها وتقديمها وفق قاعدة الانتظام والاضطراد وبما يحقق هدف الطمأنينة والسكينة الاجتماعية ومن ثم القبول من طرف مختلف الفئات الاجتماعية المحلية. فكيف ذلك يا ترى؟

المطلب الأول: نشاط هيئات البلدية في مجال العلاقات العامة.

نص قانون البلدية على ضرورة العمل بمبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشأن المحلي، ومن أجل تحقيق هذه الغاية أكد على أهمية العلاقات العامة ومن خلالها دور الإعلام والاتصال وذلك بغرض إعلام المواطنين بمختلف المداولات والقرارات البلدية.

أما المادة 26 من نفس القانون فقد أكدت من جهتها على علنية جلسات المجلس الشعبي البلدي وفتحها لمواطني البلدية مع إلصاق نسخة من مشروع جدول الأعمال الخاص بالاجتماع عند مدخل قاعة المداولات والأماكن المخصصة لإعلام الجمهور كما في المادة 22 من قانون البلدية.

فمن خلال الاستعمال المكثف لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة كالملصقات الحائطية والوسائل التكنولوجية الحديثة تكمن أهمية العلاقات العامة في تعزيز التواصل بين المجلس البلدي المنتخب ديموقراطيا ومختلف الشرائح الاجتماعية.

كما يلعب مكتب استقبال المواطنين وتوجيههم على مستوى البلديات الأهمية البالغة في إضفاء الصورة الإيجابية للدور الخدماتي للبلدية حيث نثمن دوره وندعو إلى تعزيز وظيفته بالتأطير الملائم من الكفاءات الإدارية التي من شانها تقديم الصورة الإيجابية عن المرفق العمومي البلدي، وإن كنا نسجل الإهمال الذي عرفه هذا المكتب في العديد من البلديات الجزائرية، حيث عادة ما ارتبط اسمه بالحراس وأعوان الرقابة الذين لم يتمكنوا من إعطاء الصورة الملائمة للإدارة البلدية وهذا بالرغم من اختلاف الهيكل التنظيمي للبلديات في الجزائر باختلاف عدد السكان في كل بلدية ومن ثم تغير المكانة التي يحتلها مكتب الإعلام والاتصال في كل بلدية على حدا.

وفي إطار المهام الموكلة إليه يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي باعتباره ممثلا للدولة والبلدية على حد سواء بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي المنتخب والدفاع عن الصورة الإيجابية للمجلس البلدي في كل أعمال الحياة المدنية والإدارية وفي كل التظاهرات الرسمية والمراسيم التشريفية كما جاء في المادتين 77 و 78 من قانون البلدية[1]

المطلب الثاني: مساهمة الهيئتين التنفيذية والتداولية للولاية في مجال العلاقات العامة.

مثله مثل قانون البلدية أكد قانون الولاية لسنة 2012 على عدة إجراءات من شأنها تحسين صورة إدارة الولاية على الهيئتين التنفيذية والتداولية من ضرورة الاتصال المستمر بالمواطنين عبر علنية مداولات المجلس كما جاء في المادة 31 منه، مع حق هؤلاء المواطنين في الإطلاع الدائم على تلك المداولات وأخذ نسخة كاملة أو جزئية عنها " المادة 32" وهذا من شأنه أن يترك قنوات الاتصال مفتوحة ومستمرة بين إدارة الولاية والمواطنين

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، القانون رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان المتعلق بالبلدية ، **المرجع السابق الذكر**، ص 14.

وهو ما أكدته المادة 77.[1] من نفس القانون من أهم اختصاصات المجلس الشعبي الولائي أن يمارس صلاحيات الإعلام والاتصال.

أما عن دور الهيئة التنفيذية للولاية فقد جاء في قانون الولاية أن للوالي صلاحيات واسعة سواء باعتباره ممثلا للدولة أو الولاية على حد سواء حيث يقوم بموجب ذلك بتنفيذ مداولات المجلس الشعبي الولائي وتمثيل الدولة أحسن تمثيل على مستوى الولاية بما يتطلبه الأمر من علاقات عامة بغرض تسويق الصورة الجيدة لإدارة الولاية والدولة أمام مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية على مستوى الولاية.

إن تنفيذ مخطط العلاقات العامة هم من أهم المهام الرئيسية التي تقوم بها المشاريع الخاصة والإدارة العمومية على حد سواء، فإذا كان المشروع الخاص يهدف من تنفيذ مخطط للعلاقات العامة أو le markerting إلى تعظيم هامش الربح المادي فإن المرفق العمومي ومن خلاله الإدارة المحلية تسعى إلى إبراز سلطة الدولة وجودها في مختلف الميادين حيث يقوم الولاة ورؤساء الدوائر والبلديات بتمثيل الحكومة عبر مختلف الأقاليم، وهم بذلك عبارة عن جسر إعلامي وإداري بين القاعدة والقمة. وفي هذا الشأن يقول الدكتور كمال الغالي:" التمثيل الخارجي يقوم بمهمة إعلام تتعلق بالحكومة الموفدة والحكومة المعتمدة عليها، كما تشمل الرعايا المقيمين بالخارج ... أما التمثيل الداخلي فمثاله مثل المحافظون فهم يجسدون وجود الدولة ويشخصون سلطة الحكومة على مختلف أرجاء الإقليم"[2]

[1]– الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون رقم 12/ 07 **المرجع السابق الذكر**، ص 16.

[2]– كمال الغالي، **الإدارة العامة**، دمشق : مطبعة الداودي للنشر والتوزيع، 1978، ص 50.

المبحث الثالث: العلاقات العامة والمشاركة الاجتماعية في الإدارة المحلية الجزائرية

يمكن القول أن تحقيق التنمية المحلية يمكن أن يكون من خلال نقطتين رئيسيتين: النقطة الأولى:من خلال تقديم الدولة لخدمات عامة في مختلف الميادين الاجتماعية لتحقيق قدر من الرفاهية في المجتمع، والنقطة الأخرى تنمية المجتمعات المحلية التي تستهدف جهود الأفراد المحليين وجهود السلطات الحكومية.

ولهذا يمكن القول أن العلاقات العامة لها دور بارز في الإدارة المحلية من خلال تنشيط المشاركة الشعبية المحلية.

المطلب الأول: المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية

تعتبر مشاركة الأفراد مبدأ أساسي من أهم مبادئ التنمية المحلية، حيث أنها تساعد على توفير المعلومات والاقتراحات لتقرير السياسات وتنفيذ الخطط الفعالة بواسطة المواطنين، كما أن مشاركة الأفراد تجعلهم أكثر قدرة وقابلية للمشاركة في اتخاذ القرار المحلي فالمشاركة تجند طاقات المجتمع وتقلل من نفقات الإنجاز وتزيد من شعور الأفراد بالانتماء لمجتمعهم.[1] ويقصد بالمشاركة الشعبية العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي لصياغة نمط حياة مجتمعية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع، و تصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف.[2]

إن مشاركة المواطنين في عملية التنمية جد أساسية وبدونها لا تستطيع عملية التنمية تحقيق أهدافها المطلوبة، حيث يقدم المواطنون على المشاركة في جميع المجالات والقضايا

[1]– صفاء عثمان، **دور اللامركزية الإدارية في التنمية المحلية دراسة مقارنة بين بلدية بسكرة وبين بلدية عنابة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2012–2013.

[2]– ناجي عبد النور،**المرجع السابق الذكر**، ص 5.

التي تهمهم كخدمات الإسكان، وإنارة الشوارع ، والصحة العامة، والغاز والكهرباء،[1] ويمكن تلخيص بمساعدة المواطنين على استخدام حقهم في المشاركة المحلية وذلك من خلال:

1-عقد ندوات واجتماعات للمواطنين وممثليهم لتبادل وجهات النظر المختلفة .

2-تقديم المعلومات الكافية عن طريق وسائل الاتصال للوحدات المحلية .

3-إعلام المواطنين عن وقت مداولات المجلس الشعبي المحلي وإتاحة الفرص لهم للاطلاع على المداولات وحقهم في أخذ نسخ منها.[2]

4-استقبال المواطنين وتوجيههم

5-الاهتمام بتكوين جمعيات خيرية ورعايتها داخل الوحدة المحلية

6_الاهتمام بتلقي الشكاوي من قبل المواطنين ودراستها ومتابعتها.[3]

في ما يتعلق بالقيادات المحلية العاملين في الوحدات المحلية إذ يمكن لإدارة العلاقات العامة تنظيم دورات تدريبية للقيادات المحلية وللعاملين في الإدارة المحلية.

المطلب الثاني: مشاكل العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية

على الرغم من تنوع مجالات ممارسة العلاقات العامة في الإدارة المحلية إلا أنها تبقى هناك مشاكل وعراقيل تعترضها، والتي من شأنها تقلل من فعاليتها ونجاحها، ويمكن ذكر بعض هذه المشاكل كالآتي:

1-الفهم الخاطئ لدور وظيفة العلاقات العامة فمن أهم المشاكل التي تعترض دور رجل العلاقات العامة نقص فهم ودوره في الإدارة المحلية التي يعمل بها وأيضا تصور الآخرين أنها وظيفة مقتصرة على بعض الأنشطة كاستقبال المواطنين واعدد الزيارات.[4]

---

[1]- صفاء عثمان، **المرجع السابق الذكر**، د ص.

[2]- عبد الوهاب بن بوضياف، **معالم لتسيير شؤون البلدية**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص ص 33-36.

[3]-**المرجع نفسه**، ص ص 60-62.

[4]- محمد صاحب سلطان، **المرجع السابق الذكر**،ص ص73-75.

2_العجز المالي للوحدات المحلية حيث أن أكثر من 850بلدية من مجموع البلديات 1541بلدية عاجزة ماليا[1]

3_نقص الكفاءة العلمية لرجل العلاقات العامة في الإدارة المحلية

4_عدم وجود مكانة لائقة للعلاقات العامة في الهيكل التنظيمي فيختلف موقع العلاقات العامة من إدارة محلية للأخرى، فقد ترفع مستوى العلاقات العامة في الهيكل التنظيمي إلى مستوى علي وتكون قريبة من الرئيس في حين إدارات أخرى تكتفي بجعلها أقسام تابعة لإدارات معينة وهذا ما يؤدي إلى تضييق صلاحياتها [2]

5_عدم وجود تنظيم لمؤسسات نقابية أو نصوص قانونية لممارسة مهنة العلاقات العامة.

6_تداخل مفهوم العلاقات العامة بالمفاهيم الأخرى فمشكل العلاقات العامة يكمن في الفهم الخاطئ لهذا المصطلح مما جعل بعض إدارات المحلية تستخدم مصطلحات أخرى كإدارة الخدمات والشؤون العاملين بالإضافة إلى وجود خلط بين المفهوم ومفاهيم أخرى الإعلان الدعاية العلاقات الإنسانية.[3]

[1]– عمر بورنان، "**الإدارة المحلية في الجزائر**"، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر قسم العلوم السياسية:تخصص إدارة وحكامة محلية، 2015–2016.

[2]– نزار عبدي اللبدي، **المرجع السابق الذكر**، ص82.

[3]–**المرجع نفسه**، ص 83.

المطلب الثالث: حلول لمشاكل العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية

1-تقوم العلاقات العامة بنقل مختلف المعلومات والأخبار للجمهور باستخدام وسائل اتصال مختلفة.[1]

2-تعمل إدارة العلاقات العامة على شرح البرامج والمشاريع التنموية وإقناع المواطنين من أجل التعاون في تحقيق النتائج الإيجابية لصالح المجتمع [2]

3-المشاركة المحلية في التسيير تقتضي التقرب اليومي من المواطنين من خلال علاقات عامة فعالة، وخاصة في مجال التنمية المحلية .

4-دور التسيير التشاركي في نجاح وظيفة العلاقات العامة

5-التقرب من مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة معه في مختلف المناسبات الوطنية والمحلية.[3]

[1]-سامية جفال و سليمة بوزيدي، "**العلاقات العامة في المنظمة بين المفهوم والوظيفة**"، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي -جوان 2008.

[2]- غزير محمد الطاهر،"آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية الجزائرية"،**مذكرة لنيل شهادة الماجيستر**، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2009-2010، ص 32-33

[3]- محمد خشمون،" مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلدية قسنطينة" ،**مذكرة لنيل شهادة دكتوراه**، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2010-2011، ص 114-118.

خلاصة الفصل

نخلص في هذا الفصل أن العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية وخاصة منها على مستوى البلدية قد عرفت صعوبات كبيرة في تجسيدها وذلك رغم الترسانة القانونية والتنظيمية الصادرة في هذا المجال، ولعل ذلك راجع في الأساس إلى البيئة السياسية المتميزة بالنظام الاشتراكي التي سادت لحقبة طويلة قبل سنة 1989 وما تركته من آثار بعد تبني لنظام التعددية السياسية وإقتصاد السوق بعد ذلك حيث كانت هناك بدايات صعبة ومحتشمة- ولا زالت- إلى يومنا هذا في تنفيذ مخططات العلاقات العامة LE MARKETING التي تعتبر في الأساس فكرة ظهرت وتطورت في ضل اقتصاد السوق وكان القطاع الخاص أهم عرَاب لها.

الخاتمة

الخاتمة:

في نهاية الدراسة تم التوصل إلى حقائق مفادها أن العلاقات العامة عملية دائمة ومستمرة، وتتم بصفة مباشرة من جهة داخل الإدارة بصفة مباشرة وذلك بتعزيز وتقوية العلاقات بين العمال من خلال جو تعاوني بين الموظفين بوضع خطة عمل لأجل تحصيل كل الطرق لمعالجة المشاكل التي تعيق سير الإدارة، ومن جهة أخرى مابين المؤسسة وجمهورها الخارجي، هذا التضارب الذي يمكن ذات المواطن من تشكيل صورة عامة عن السياسة الإدارية التي تنتهجها الإدارة المحلية والتي تتجسد من خلال تمتين الروابط بين الإدارة وجمهورها لتحقيق العمل التنموي الذي يقوم على معطيات التخطيط السليم والذي يهدف إلى تحديد الحاجات الحقيقية للمواطن مع فتح المجال أمامهم لتقديم اقتراحاتهم والمشاركة في تسيير الوحدات المحلية، مع الاهتمام بمشاكلهم وشكاويهم، وهذا يشكل انطباع جيد لدى الجمهور الخارجي وكيف لا فرضا الجمهور الداخلي ينعكس بصورة تلقائية وسريعة على التعامل مع الجمهور الخارجي، إذ سيجد هذا الأخير حسن الاستقبال، والسرعة في أداء الخدمة وهذا سيساعد على كسب ثقة الجمهور الخارجي وزيادة مشاركته في وحدته المحلية لإحساسه بالانتماء الدائم.

لكن نجد أن الإدارة المحلية الجزائرية وللأسف لم تستوعب بعد وظيفة العلاقات العامة، وأهميتها في إنجاح العمل الإداري المحلي، وفي تحقيق فعاليته، لذلك فهي أهملت مسألة إيجاد جهاز العلاقات العامة داخل هيكلها التنظيمي، والذي من شأنه مساعدتها على تحقيق استقرار وانسجام داخلي مع الموظفين أو خارجي مع المواطنين. كما أ ن هناك نقص داخل الإدارة المحلية الجزائرية على كسب ثقة الجمهور الداخلي والخارجي.

ونرجو في الأخير أن تكون هذه الدراسة قد استطاعت إعطاء صورة دقيقة وموضوعية عن واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية ونأمل أن تثير اهتمام المسئولين في الإدارة المحلية وبدورها ومكانتها في تحقيق الاستقرار.

استنتاجات:

وعن الاستنتاجات التي يمكن أن تثبت أو تنفي من خلالها صحة الفرضيات التي تمت صياغتها والتي تشكل بدورها إجابة عن الإشكالية المطروحة في بداية هذا البحث، نعرض ما تم التوصل إليه بعد البحث والتحليل المقدم في الدراسة كما يلي:

-إقناع الإدارة المحلية الإدارة المحلية بأهمية وظيفة العلاقات العامة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في هذا المجال.

_ إن واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية مازال يعرف العديد من الصعوبات و التي تفرض علينا جملة من السياسات و الإجراءات قصد ترقية مفهوم الخدمة العمومية ومشاركة المواطن في اتخاذ القرار المحلي.

-الاهتمام بانتقاء العاملين بإدارة العلاقات العامة، وضرورة تدريبهم وإتاحة الفرص التنمية المهنية والعلمية والإدارية.

التنسيق الاتصالي بين إدارة العلاقات العامة وإدارات أخرى المتعلق عملها بخدمة المواطن.

-تطوير وسائل الاتصال التي تستخدمها العلاقات العامة في اتصالاتها بالجماهير الداخلية والخارجية على أن تتسم بالمرونة والسرعة حتى تسمح لها بتثمين خدماتها.

-ضرورة الاهتمام بتوفير الإمكانيات اللازمة لإدارة العلاقات العامة وزيادة الإعتمادات المالية المخصصة لها.

-الاهتمام بوضع الخطط والبرامج للأنشطة التي يقوم بها جهاز العلاقات العامة وتقويم برامجه.

_العمل على توفير المناخ المناسب للعاملين في جهاز العلاقات العامة في اتصالاتها بالجماهير وضرورة صرف حوافز وإمكانات تشجيعية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العامة:

أولا الكتب:

1_الدليمي محمد عبد الرزاق،**المدخل إلى العلاقات العامة**، ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2011.

2_الصرايرة نجيب محمد، **العلاقات العامة الأسس والمبادئ**،ط1، الأردن: الرائد العملية للنشر والتوزيع،2001.

3_الخلايلة محمد، **الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وفرنسا وبريطانيا**،ط1، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009.

4_بوضياف عمار، **شرح قانون البلدية**،ط1،الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع،2012.

5_____، **الوجيز في القانون الإداري**، ط3، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع، 2013.

6_بن بوضياف عبد الوهاب، **معالم لتسيير شؤون البلدية**، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010.

7_بن بحتور صالح، عبد العزيز، **الإدارة العامة المقارنة ، ط1** ،الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2009.

8_بعلي الصغير محمد، **القانون الإداري_ التنظيم الإداري_ النشاط الإداري**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

9_ اللبدي نزار عوني، **إدارة العلاقات العامة وتنميتها،ط1**، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع
2015.

10_اللوزي موسى ،**أسس العلاقات العامة المفاهيم والأسس، ط1** ، الأردن: زمزم للنشر والتوزيع ،2010.

11_العدوي فهمي محمد، **مفاهيم جديدة في العلاقات العامة،** ط1 ،الأردن: دار أسامة لنشر والتوزيع، 2011.

12_الغالي كمال، **الإدارة العامة،** دمشق: مطبعة الداودي للنشر والتوزيع، 1978.

13_جودة أحمد محفوظ، **العلاقات العامة مفاهيم وممارسات،** الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2007.

14_جرادات عبد الناصر، الشامي هاتف لبنان، **أسس العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق،** الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2009.

15_____ _____، **مقدمة في العلاقات العامة،** الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

16_حافظ محمد عبده، **العلاقات العامة** ، ط1، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع ،2009.

17_طاهري حسين، **القانون الإداري والمؤسسات الإداريةـ التنظيم الإداريـ النشاط الإداري دراسة مقارنة،** ط2، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2012.

18_كامل يوسف مصطفى، **إدارة العلاقات العامة المؤتمرات والبروتوكولات الدبلوماسية،** ط1، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2015.

19_كراجي مصطفى، **علم الإدارة العامة،** ط1، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2013.

20_كروم عبد الكريم، **الميسر في شرح قانون البلدية،** ط1، الجزائر: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، 2013.

21_سلطان صاحب، **محمد، العلاقات العامة ووسائل الاتصال،** ط1، الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2011.

22_عوابدي عمار، **القانون الإداري_النظام الإداري ج1**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،2000.

23_عليان ربحي مصطفى، **الاتصال والعلاقات العامة،** ط1،الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005.

24_عساف محمد، عبد المعطي، صالح فالح محمد، **أسس العلاقات العامة،** الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

25_عشي، علاء الدين، مدخل القانون الإداري، ج1، الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع،2012.

26_راغب سعادة، الخطيب، **مبادئ العلاقات العامة**،الأردن: دار البداية للنشر والتوزيع،2009. رضا حمدي،هاشم، **إدارة العلاقات العامة والبروتوكولات، ط1، الأردن : دار** الراية للنشر والتوزيع ،2009.

27_شدوان، شيبة علي، **العلاقات العامة بين النظرية والتطبيق**،مصر: دار المعرفة للنشر والتوزيع، 2007.

28_شريف يونس، طارق، **إدارة العلاقات العامة مفاهيم ومبادئ وسياسيات،** ط1، الأردن، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2008

ثانيا: النصوص القانونية والتنظيمية:

1_الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 01/12 المؤرخ في 12 جانفي، المتعلق بنظام الانتخابات، **الجريدة الرسمية،** العدد 12، الصادر بتاريخ 29 فيفري 2012.

2_____، القانون رقم 52-61، المؤرخ في يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، **الجريدة الرسمية**، العدد 37، الصادر بتاريخ جويلية 2011.

ثالثا: المواد غير المنشورة:

1_بوكراع، صليحة، **[استراتيجية تنمية الموارد البشرية على مستوى الإدارة المحلية دراسة حالة بلدية أولاد دراج بالمسيلة]**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية،2013-2014.

2_بن عثمان، شويح،**[دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة بلدية تلمسان]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010-2011.

3_بيدي الصالح، **[العلاقات العامة في الإدارة المحلية]**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

4_حاح أحمد كريمة، **[العلاقات العامة داخل المؤسسة دراسة حالة مؤسسة الصناعة النسيجية]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2009-2010.

5_عيواج عذراء، **[واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية دراسة ميدانية لبلدية قسنطينة]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007-2008.

6_علي محمد،**[مدى فاعلية دور الجماعات المحلية في ظل التنظيم الإداري]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

7_عثمان صفاء،[**دور اللامركزية في التنمية المحلية دراسة مقارنة بلدية بسكرة وبين بلدية]**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013-2014.

8_عقون شراف،**[سياسات تسيير الموارد البشرية بالجماعات المحلية دراسة حالة بولاية ميلة]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2007.

9_طاهر محمد غزير، **[آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية الجزائرية]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعوم السياسية، 2009-2010.

10_لقصير رزيقة،**[دور العلاقات العامة في تحسين صورة مؤسسة الأملاح بقسنطينة]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2006-2007.

11_فيلالي خديجة، **[دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلدية قسنطينة]**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،2010-2011.

12_فريجات السعيد، **[مكانة الجماعات المحلية في النظام الاجتماعي]**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014.

13_خشمون محمد، **[مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية دراسة ميدانية على مجالس بلدية قسنطينة]**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعة، 2010-2011.

رابعا: الدوريات والمجلات

1_بن شعيب نصر الدين مصطفى شريف،"**الجماعات المحلية الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة الباحث، تلمسان: العدد10، 2012.

2_نويصر بلقاسم،"**التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر: العدد14، جوان 2011.

3_جفال سامية بوزيدي سايمة، "**العلاقات العامة في المنظمة بين المفهوم والوظيفة**"،مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة: العدد 2و3، جانفي _جوان 2008.

طامشة بومدين، "**الحكم الراشد وبناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**"، مجلة التواصل، الجزائر: العدد 26، جوان 2010.

خامسا: محاضرات

1_بورنان عمر، "**الإدارة المحلية الجزائرية**"، محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة وحكامة محلية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2015-2016.

2_____، "**الإدارة المحلية الجزائرية**"، مطبوعة مخصصة لطلبة السنة الأولى ماستر قسم العلوم السياسية تخصص إدارة وحكامة محلية كلية الحقوق، جامعة المسيلة،2015-2016.

3_ناجي عبد النور، " **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية** "**الحكم المحلي**" **الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**"، محاضرة ألقيت في الملتقى الوطني الأول حول:"**التحولات السياسية والإشكالية التنمية في الجزائر**" المنعقد بكلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

الفهرس

مقدمة

<u>الفصل الأول</u>: الإطار المفاهيمي للعلاقات العامة.

المبحث الأول: ماهية العلاقات العامة.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات العامة .

المطلب الثاني: التطور التاريخي للعلاقات العامة.

المطلب الثالث: أهمية العلاقات العامة .

المطلب الرابع: أهداف العلاقات العامة.

المبحث الثاني: آليات عمل العلاقات العامة.

المطلب الأول: وظائف العلاقات العامة.

المطلب الثاني: دعائم العلاقات العامة.

المطلب الثالث: مجالات العلاقات العامة.

<u>الفصل الثاني</u>: الإطار العام للإدارة المحلية الجزائرية.

المبحث الأول: ماهية الإدارة المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية .

المطلب الثاني: أهمية الإدارة المحلية.

المطلب الثالث: مبررات الأخذ بنظام الإدارة المحلية.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للإدارة المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: الإدارة المحلية في الجزائر أثناء فترة الاحتلال الفرنسي .

المطلب الثاني: الإدارة المحلية في الجزائر بعد الاستقلال .

المبحث الثالث: مستويات الإدارة المحلية الجزائرية.

المطلب الأول: نظام البلدية في الإدارة المحلية الجزائرية

المطلب الثاني: نظام الولاية في الإدارة المحلية الجزائرية .

<u>الفصل الثالث</u> ; واقع العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية.

المبحث الأول: دور العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية.

المطلب الأول: : أهمية العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية.

المطلب الثاني: أهداف العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية.

المبحث الثاني: دور العلاقات العامة في تنفيذ مخطط الإدارة المحلية الجزائرية.

المطلب الأول: نشاط الهيئات البلدية في مجال العلاقات العامة.

المطلب الثاني: نشاط الهيئتين التنفيذية والتداولية للولاية في مجال العلاقات العامة.

المبحث الثالث:العلاقات العامة والمشاركة الاجتماعية في الإدارة المحلية الجزائرية.
المطلب الأول: المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية.
المطلب الثاني: مشاكل العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية.
المطلب الثالث: حلول لمشاكل العلاقات العامة في الإدارة المحلية الجزائرية.
الخاتمة .

ملخص:

في نهاية الدراسة تم التوصل إلى حقائق مفادها أن العلاقات العامة عملية دائمة ومستمرة، وتتم بصفة مباشرة من جهة داخل الإدارة بصفة مباشرة وذلك بتعزيز وتقوية العلاقات بين العمال من خلال جو تعاوني بين الموظفين بوضع خطة عمل لأجل تحصيل كل الطرق لمعالجة المشاكل التي تعيق سير الإدارة، ومن جهة أخرى مابين المؤسسة وجمهورها الخارجي، هذا التضارب الذي يمكن ذات المواطن من تشكيل صورة عامة عن السياسة الإدارية التي تنتهجها الإدارة المحلية والتي تتجسد من خلال تمتين الروابط بين الإدارة وجمهورها لتحقيق العمل التنموي الذي يقوم على معطيات التخطيط السليم والذي يهدف إلى تحديد الحاجات الحقيقية للمواطن مع فتح المجال أمامهم لتقديم اقتراحاتهم والمشاركة في تسيير الوحدات المحلية، مع الاهتمام بمشاكلهم وشكاويهم، وهذا يشكل انطباع جيد لدى الجمهور الخارجي وكيف لا فرضا الجمهور الداخلي ينعكس بصورة تلقائية وسريعة على التعامل مع الجمهور الخارجي، إذ سيجد هذا الأخير حسن الاستقبال، والسرعة في أداء الخدمة وهذا سيساعد على كسب ثقة الجمهور الخارجي وزيادة مشاركته في وحدته المحلية لإحساسه بالانتماء الدائم.

Abstract

At the end of the study, it was found that public relations is a permanent and continuous process, and is carried out directly on the one hand within the Department directly by strengthening and strengthening the relations between the workers through a cooperative atmosphere among the staff by developing a plan of action to collect all the ways to address problems that hinder the functioning of the administration, And on the other hand between the institution and its external audience, this inconsistency, which enables the citizen to form a general picture of the administrative policy pursued by the local administration, which is reflected by strengthening the links between the management and the public to achieve development work based on sound planning data, To identify the real needs of the citizen with open the way for them to submit their proposals and participate in the management of local units, with attention to their problems and complaints, and this is a good impression of the outside public and how not to impose the internal public reflected automatically and quickly to deal with the outside audience, , And speed in the performance of service and this will help to win the confidence of the external public and increase its participation in the local unity of his sense of permanent belonging.